

---

---

# تعليقات الشيخ صالح بن عبدالله العصيمي

على المقدمة الاجرامية

٥	حقيقة الكلام
٦	أقسام الكلام
٧	علامات الإسم
٨	علامات الفعل
٩	علامة الحرف
١٠	باب الإعراب
١٢	علامات الرفع
١٤	علامات النصب
١٦	علامات الخفض
١٨	علامات الجزم
١٩	فصل
٢١	باب الأفعال
٢٥	باب مرفوعات الأسماء
٢٦	الفاعل
٢٨	المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله
٣٠	المبتدأ والخبر
٣٣	العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر
٣٤	كان وأخواتها
٣٥	إن وأخواتها
٣٦	ظن وأخواتها

٣٧	النعته
٣٩	العطف
٤٠	التوكيد
٤١	البدل
٤٣	باب منصوبات الأسماء
٤٤	باب المفعول به
٤٦	باب المصدر
٤٧	باب ظرف الزمان وظرف المكان
٤٩	باب الحال
٥٠	باب التمييز
٥١	باب الاستثناء
٥٤	باب «لا»
٥٦	باب المنادى
٥٨	باب المفعول من أجله
٥٩	باب المفعول معه
٦١	باب مخفوضات الأسماء
٦١	المخفوض بالحرف
٦٢	المخفوض بالإضافة
٦٢	المخفوض بالتبعية لمخفوض

## التعريف بالمصنف :

هو العلامة مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَجْرَام الصِنْهَاجِي المتوفَّى سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة .

و«أجرَام» : هو بمد الهمزة وضم الجيم وتشديد الراء مفتوحة . 

■ كما هو المعروف في لسان البربر الذين هم قوم المصنف .

■ وبهذا ضبطه أحد علمائهم ، وهو علي بن سليمان الدمنتي في كتابه «أشهر عُرة الأنوار» .

وقولهم : «أجرَام» يريدون به : الرجل الصالح . 

## الكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمَفِيدُ بِالْوَضْعِ .

1️⃣ درج النُّحَاةُ عَلَى اسْتِفْتَا ح تَأْلِيْفِهِمْ بِيَانِ حُدِّ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّ مِتْعَلِّقَ عِلْمِ النَّحْوِ هُوَ الْكَلَامُ .

2️⃣ وَقَدْ عَرَفَهُ الْمُصَنِّفُ مَرِيداً مَعْنَاهُ الْإِصْطِلَاحِي ، فَلَهُ عِنْدَهُمْ أَرْبَعَةٌ شُرُوطٌ :

1 أن يكون لفظاً ؛ وهو الصَّوْتُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى حَرْفٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنَ الْحُرُوفِ الْهَجَائِيَّةِ .

■ وَخِصُّوهُ بِالْمُسْتَعْمَلِ ؛ وَهُوَ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى مِثْلُ "زَيْدٌ" ، دُونَ الْمَهْمَلِ وَهُوَ مَا لَا مَعْنَى لَهُ ، نَحْوُ : (دَيْزٌ) وَهُوَ مَقْلُوبٌ (زَيْدٌ) .

👉 ف (أَل) فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ (الْأَلْفُظُ) عَهْدِيَّةٌ يَرِيدُ بِهَا مَا كَانَ مُسْتَعْمَلاً مِنَ الْأَلْفَاظِ دُونَ الْمَهْمَلِ ، وَيُسَمَّى الْأَلْفُظُ الْمُسْتَعْمَلُ قَوْلًا .

2 أن يكون مُرَكَّباً ، وَالتَّرْكِيبُ ضَمُّ كَلِمَةٍ إِلَى أُخْرَى فَأَكْثَرُ ، وَلَا يَرِيدُونَ مَطْلَقَ التَّرْكِيبِ ، بَلْ يَرِيدُونَ تَرْكِيباً مُخْصِوْصاً ؛

■ وَهُوَ ضَمُّ كَلِمَةٍ إِلَى أُخْرَى عَلَى وَجْهِ يَفِيدُ ، وَهَذَا مَا يَسْمُونَهُ عِنْدَهُمْ مُسْنَدًا .

👉 ف (أَل) فِي قَوْلِهِمْ : (الْمُرَكَّبُ) عَهْدِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ يَرِيدُونَ الْمَفِيدَ مِنَ الْمُرَكَّبِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَهُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَهُمْ (مُسْنَدًا) .

3 أن يكون مَفِيداً ؛ وَهُوَ مَا يَتِمُّ بِهِ الْمَعْنَى وَيَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ .

4 أن يكون مَوْضُوعاً بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ؛ أَي مَجْعُولاً عَلَى مَعْنَى تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ فِي كَلَامِهَا .

■ فَالْعَرَبُ وَضَعَتْ كَلِمَةَ «أَسَدٌ» لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى مَعْرُوفٍ عِنْدَهَا وَهُوَ حَيَوَانٌ .

■ فَالْوَضْعُ هُنَا هُوَ جَعْلُ الْأَلْفُظِ دَالاً عَلَى مَعْنَى تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ فِي لِسَانِهَا .

## وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ : أَسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى .

ثم ذكر المصنف أقسام الكلام فقال : (وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ : أَسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى) . 

■ وهؤلاء المذكورات هُنَّ أقسام الكلمة لا أقسام الكلام .

 فأقسام الكلام ثلاثة : المفرد ، والجُملة ، وشبه الجُملة .

وكأنه أراد مجموع ما يتألف منه الكلام ، وهو الاسم والفعل والحرف الموضوع لمعنى ؛ فهي أجزاء الكلام من جهة التركيب .

1 الاسم ؛ وهو ما دلَّ على معنى في نفسه ولم يقترن بزمن ، مثل : مُحَمَّدٌ .

2 الفعل ؛ وهو ما دلَّ على معنى في نفسه واقترن بزمنٍ ماضٍ أو حاضرٍ أو مستقبلٍ ، مثل : أنفق ، وينفق ، وأنفق .

3 الحرف ؛ وهو الموضوع لمعنى في غيره ، فلا يبين معناه إلا بانضمام غيره إليه ، نحو "من" .

■ وتسمى هذه الحروف حروف المعاني تمييزاً لها عن حروف المباني ؛ وهي الحروف التي تتركب منها الكلمات هجاءً .

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ وَالتَّنْوِينِ ، وَدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ ؛ وَهِيَ : مَنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَفِي ، وَرَبِّ ، وَحَتَّى ، وَحَاشَا ، وَمُدٌّ ، وَمَمْدٌ ، وَالْبَاءُ ، وَالْكَافُ ، وَاللَّامُ ، وَحُرُوفِ الْقَسَمِ ؛ وَهِيَ : الْوَاوُ ، وَالْبَاءُ ، وَالتَّاءُ .

📌 ذكر المصنف أولاً أربع علاماتٍ للاسم يتميز بها عن الفعل والحرف ؛ وهي أدلة اسمية الكلمة ، فمتى وجد واحد منها صار دليلاً على أن الكلمة اسم .

1 فأولها : الخفض ويسمى الجر أيضاً ، لكن الأولى عبارة الكوفيين ، والثانية عبارة البصريين من النحاة ، وهو الكسرة التي يحدثها العامل أو ما ناب عنها ، كقولك : مررت بالمسجد ، فالكسرة المحركة للدال هي الخفض .

2 وثانيها : التنوين ، وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم في الوصل لفظاً ، وتُفارقه خطأً ووقفاً ، يدلُّ عليها بتكرار الحركتين ؛ الضميتين ، والفتحتين ، والكسرتين ، كقولك : مررتُ بـمحمدٍ ، فالكسرتان المحركتان للدال هما التنوين .

3 وثالثها : دخول (أل) على الكلمة ، فتكون أولها ؛ كقولك : الدرس .

وأشار المصنف إلى هذه العلامة بقوله : ( وَدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ) ، والأولى أن يُعبر عن ذلك بقوله : دخول (أل) ؛ لأنَّ الكلمة المكوَّنة من حرفين يُنطقُ بِسَمَّاها لا اسمها ، فكلمة (بل) لا تقول فيها : الباء واللَّامُ ؛ بل تقول : (بل) .

✅ والمستحسن في ذكر هذه العلامة أن يقال : دخول أداة التعريف عليه ؛ لأمرين :

◆ : للاختلاف في المعرف هو الألف واللام ، أم الألف فقط ، أو اللام فقط ، فإذا قلت دخول أداة التعريف عمَّ هذه الثلاثة جميعاً .

◆ : لتندرج (أم) الحميرية التي تقع في لسان حمير من قبائل العرب موقع (أل) من كلام سائر العرب ، فمثلاً الحميريُّ يقول في (الصيام) : أم صيام ؛ ويجعل (أم) بمنزلة (أل) وهي لغةٌ عربيةٌ صحيحة .

4 ورابعها : دخول حروف الخفض عليها ، كقول الله تعالى : ﴿ عَلَيَّ اللَّهُ تَوَكَّلْنَا ﴾ ؛ فالاسم الأحسن ﴿ اللَّهُ ﴾ دخل عليه حرف من حروف الخفض وهو ﴿ عَلَيَّ ﴾ ، وهذه العلامة راجعة إلى العلامة الأولى وهي الخفض ؛ لأنَّ نَمَّا يُنتِجُ الخفض دخول حروفه ، فإذا دخل حرف الخفض على الكلمة خُفِضَتْ .

■ ومن حروف الخفض حروف القسم وهي : الواو، والباء، والتاء (والمراد بالقسم : اليمين) ، وخُصَّتْ بهذا الاسم مع أنها من حروف الخفض ؛ لأنَّ القسم يحصل بها ، وأفردها عن حروف الخفض -وهي منها- لاختصاصها بالدلالة على اليمين ؛ فذكرها من باب ذكر الخاص بعد العام .

## وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ ، وَالسَّيْنِ ، وَسَوْفَ ، وَتَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ .

📌 ذكر المصنّف أربع علامات تميّز الفعل عن الاسم والحرف ، هي أدلّة فعلية الكلمة :

1 أولها : دخول "قَدْ" الحرفية على الكلمة ، وتدخل على :

◆ الماضي : كدخولها على ﴿أَفْلَحَ﴾ في قوله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ .

◆ والمضارع : كدخولها على ﴿يَعْلَمُ﴾ في قول الله : ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ .

■ وتقييد "قَدْ" بالحرفية لإخراج "قَدْ" الاسمية ؛ وهي التي بمعنى حسب .

■ كقولك : قَدْ زَيْدٌ دَرَاهِمٌ ؛ أي حسبته ، فالجَعُولُ علامة للفعل هو دخول "قَدْ" الحرفية .

2 وثانيها : دخول "السَّيْنِ" عليه ، كدخول "السَّيْنِ" على ﴿يَقُولُ﴾ في قوله تعالى : ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ .

3 وثالثها : دخول "سَوْفَ" عليه ، كدخول ﴿سَوْفَ﴾ على ﴿يُؤْتِي﴾ في قوله تعالى : ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ﴾ .

■ فهاتان العلامتان الأخيرتان تختصّان بالفعل المضارع فقط .

4 ورابعها : دخول "تاء التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ" على الفعل ، وتختصُّ بالفعل الماضي دون غيره فتلحق آخره .

■ كدخولها على "قَالَ" في قوله تعالى : ﴿قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾ .

○ ولم يذكر المصنّف علامة للأمر أسوةً بقسميه المضارع والماضي .

← لأنّه جَارٍ فِي كِتَابِهِ عَلَى اصْطِلَاحِ الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ يَعُدُّونَ فِعْلَ الْأَمْرِ تَابِعًا لِلْمُضَارِعِ .

✓ والصَّحِيحُ أَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ مُسْتَقِلٌّ بِرَأْسِهِ وَقَسِيمٌ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَالْمَاضِي .

📌 وعلامته دلالته على الطَّلَبِ مع دخول "ياءِ الْمُخَاطَبَةِ" ، أو "نُونِ التَّوَكِيدِ" عليه .

## وَالْحَرْفُ : مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْإِسْمِ ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ .

ثم ذكر المصنّف علامةً واحدةً تُميّزُ الحرف عن الاسم والفعل وهي دليلُ حرفيّةِ الكلمة .

فقال : (وَالْحَرْفُ : مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْإِسْمِ ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ) .

وهذه العلامة علامةٌ عدميّةٌ لا وجوديّةٌ .

■ فعلايةُ الحرف أنّه لا يصلح معه شيءٌ من العلامات المتقدمة للاسم أو الفعل .

والمُرَادُ بـ"الصلاحيّة" صحّةُ تركيب الكلام في لغة العرب .

■ ومنه ﴿هل﴾ في قوله تعالى : ﴿هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر﴾ .

■ فكلمة ﴿هل﴾ حرفٌ لأنّه لا يصلح معها دليلُ الاسم ولا دليلُ الفعل عند العرب .

## بَابُ الإِعْرَابِ

الإِعْرَابُ هُوَ تَغْيِيرُ أَوْ آخِرِ الْكَلِمِ ؛ لِإِخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا ، لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا .

1 إنَّ مَقْصُودَ النُّحَاةِ بَيَانُ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَجْرِي عَلَى الْكَلَامِ ، وَالَّتِي أَشَارُوا إِلَيْهَا بِقَوْلِهِمْ : (بَابُ الإِعْرَابِ) .

والإِعْرَابُ عِنْدَ النُّحَاةِ مَقِيدٌ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ :

1 أَنَّهُ تَغْيِيرٌ ؛ وَالْمُرَادُ بِهِ الْإِنْتِقَالُ بَيْنَ عِلَامَاتِ الإِعْرَابِ الَّتِي سِيَّاتِي ذَكَرُهَا .

2 أَنَّ مَحَلَّ التَّغْيِيرِ هُوَ أَوْ آخِرُ الْكَلِمَةِ دُونَ أَوَائِلِهَا أَوْ أَوَاسِطِهَا .

والتَّغْيِيرُ مِنْهُ : حَقِيقِيٌّ .      وَمِنْهُ : حَكْمِيٌّ .

3 أَنَّ سَبَبَ حُدُوثِ التَّغْيِيرِ هُوَ إِخْتِلَافُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْكَلِمِ .

و(الْعَوَامِلِ) جَمْعُ عَامِلٍ وَهُوَ عِنْدَ النُّحَاةِ : الْمُقْتَضِي لِلإِعْرَابِ ؛ أَي مُوجِبُهُ .

فَإِذَا قَالُوا : عَوَامِلُ النَّصْبِ فَيُرِيدُونَ بِهَا مَا يَقْتَضِي النَّصْبَ وَيُوجِبُهُ .

وهذا التَّغْيِيرُ نَوْعَانِ :

1 لَفْظِيٌّ ، وَهُوَ مَا لَا يَمْنَعُ مِنَ النُّطْقِ بِهَا مَانِعٌ ، كَقَوْلِكَ : جَاءَ الْمُؤْمِنُ ، وَرَأَيْتُ الْمُؤْمِنَ ، وَمَرَرْتُ بِالْمُؤْمِنِ ، فَظَهَرَتِ الضَّمَّةُ ، وَظَهَرَتِ الْفَتْحَةُ ، وَظَهَرَتِ الْكَسْرَةُ .

2 تَقْدِيرِيٌّ ، وَهُوَ مَا يَمْنَعُ مِنَ النُّطْقِ بِهِ مَانِعٌ .

وموانع النُّطْقِ بِهِنَّ ثَلَاثَةٌ :

♦ التَّعَذُّرُ ، وَمَحَلُّهُ مَا كَانَ آخِرَهُ أَلْفًا لَازِمَةً ، تُقَدَّرُ عَلَيْهَا جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ لِلتَّعَذُّرِ ، مِثْلُ : مُوسَى .

♦ الثَّقَلُ ، وَهُوَ مَا كَانَ آخِرَهُ وَآوَا أَوْ يَاءً لَازِمَةً ، فَتُقَدَّرُ عَلَيْهِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ؛ لِلثَّقَلِ ، وَتَظْهَرُ عَلَيْهِ الْفَتْحَةُ ، مِثْلُ : الْمُزَكِّي .

♦ الْمُنَاسِبَةُ ، وَالْمُرَادُ بِهَا إِشْتَغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ ، وَمَحَلُّهُ مَا كَانَ مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَتُقَدَّرُ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ ، مِثْلُ : كِتَابِي .

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَخَفْضٌ ، وَجَزْمٌ .

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْخَفْضُ ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا .

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْجَزْمُ ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا .

📌 ثم ذكر المصنّف أقسام الإعراب وهي أربعة :

1 الرّفْعُ : وهو تغييرٌ يلحقُ آخر الاسم والفعلِ المضارع الذي لم يتّصلَ بآخره نونُ الإناث أو نونُ التوكيدِ لدخولِ عاملٍ ما .

👉 وعلامته الضمّة أو ما ينوبُ عنها .

2 النَّصْبُ : وهو تغييرٌ يلحقُ آخر الاسم والفعلِ المضارع الذي لم يتّصلَ بآخره نونُ الإناث أو نونُ التوكيدِ لدخولِ عاملٍ ما .

👉 وعلامته الفتحة أو ما ينوبُ عنها .

3 الخَفْضُ : وهو تغييرٌ يلحقُ آخر الاسم فقط لدخولِ عاملٍ ما .

👉 وعلامته الكسرة أو ما ينوبُ عنها .

4 الجَزْمُ : وهو تغييرٌ يلحقُ آخر الفعل المضارع الذي لم يتّصلَ بآخره نونُ الإناث أو نونُ التوكيدِ فقط ؛ لدخولِ عاملٍ ما .

👉 وعلامته السكون أو ما ينوبُ عنها .

📌 وَأَقْسَامُ الإِعْرَابِ الأَرْبَعَةُ السَّابِقُ ذَكَرَهَا ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ :

1 مشتركٌ بين الأسماءِ والأفعالِ ، وهو الرّفْعُ والنَّصْبُ .

2 مختصٌّ بالأسماءِ ، وهو الخَفْضُ ، فلا تعلّقُ له بالأفعالِ أبداً ، ولا يُمكنُ أن يأتيَ فعلٌ مخفوضٌ .

3 مختصٌّ بالأفعالِ ، وهو الجَزْمُ ، فلا تعلّقُ له بالأسماءِ ، ولا يُمكنُ أن يأتيَ اسمٌ مجزومٌ .

## بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ : الضَّمَّةُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْأَلْفُ ، وَالنُّونُ .

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْإِسْمِ الْمَفْرَدِ مُطْلَقًا ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ مُطْلَقًا ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِأَخْرِهِ شَيْءٌ .

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ : فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ ؛ وَهِيَ : أَبُوكَ ، وَأَخُوكَ ، وَحَمُوكَ ، وَفُوكَ ، وَذُو مَالٍ .

وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً .

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ؛ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ تَثْنِيَّةٌ ، أَوْ ضَمِيرٌ جَمْعٍ ، أَوْ ضَمِيرٌ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ .

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ هِيَ : 1 الضَّمَّةُ ، 2 الْوَاوُ ، 3 وَالْأَلْفُ ، 4 وَالنُّونُ ، فَالضَّمَّةُ أَصْلِيَّةٌ ، وَالْعِلَامَاتُ الْأُخْرَى فِرْعَوِيَّةٌ .

♦ ومواضع الرفع للضمة أربعة :

1 الاسم المفرد : وهو ما لم يكن مثنىً ، ولا مجموعاً ، ولا من الأسماء الخمسة ، نحو "مُحَمَّدٌ" في قوله تعالى : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) .

2 جمعُ التَّكْسِيرِ : وهو الجمع الذي تكسرت صورته مفردة ، أي تغيّرت ، كجمع "رجل" وهو "رجال" .

3 جمعُ المؤنثِ السَّلَامِ : وهو جمعُ الإناث الذي ختم مفردة بألفٍ وتاءٍ مزيدتين ، كجمع "مؤمنة" وهو "مؤمنات" .

♦ وأضيف إلى الإناث ؛ لأنَّ مفردَه مؤنثٌ ، ♦ وأضيف إلى السَّلَامَةِ ؛ لعدم وقوع التَّغْيِيرِ فِيهِ .

والأولى أن يُقال في هذا الموضع : الجمع الذي ختم بألفٍ وتاءٍ مزيدتين وما ألحق به .

4 الفعل المضارع الذي لم يتصل بأخره شيءٌ من لواحقه ، ومنه "يغفر" في قوله تعالى : ﴿فِيغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ﴾ .

□ ولواحقُ المضارعِ خمسةٌ :

♦ نونُ الإناثِ ، (ولا يُقال : نونُ النسوة) . ♦ نونُ التَّوَكِيدِ ، سواءً كانت خفيفةً أم ثقيلةً .

♦ ألفُ الاثنينِ . ♦ واوُ الجماعةِ . ♦ ياءُ المُخَاطَبَةِ .

◆ والعلامة الثانية وهي "الواو" تكون علامة للرفع في موضعين :

1 جمع المذكر السالم : وهو الجمع الذي ختم آخره بـ"واو ونون" أو "ياء ونون" وما ألحق به ,نحو "المؤمنون" جمع مؤمن .

◆ وأضيف إلى التذكير ؛ لأن مفردَه مذكَّر .

◆ وإلى السَّلامَة ؛ لأن مفردَه سالم من التَّغْيِير عند الجمع .

2 الأسماء الخمسة ، وهي :

◆ أبوك ◆ وأخوك ◆ وحموك ، وهو اسم لقربة المرأة من جهة زوجها ؛ فالفصيح كسرهما

◆ وفوك ◆ وذو مال ؛ أي "ذو" ، سواء أُضيف إلى مالٍ أو إلى غيره .

■ وهذه الأسماء الخمسة ترفع بالواو نحو : "أبونا" في قوله تعالى : ﴿وأبونا شيخ كبير﴾ .

◆ والعلامة الثالثة وهي الألف وتكون علامة للرفع في موضوع واحد وهو تشبیه الأسماء خاصَّة .

📎 والمثنى : هو الاسم الدالُّ على اثنين ، الذي لحق آخر مفردَه ألفٌ ونون أو ياءٌ ونون .

■ نحو : "رجلان" في قوله تعالى : ﴿قال رجلان﴾ .

◆ والعلامة الرابعة وهي النون تكون علامة للرفع في موضع واحد فقط ؛ وهو الفعل المضارع إذا اتصل به :

◆ ضمير تشبیه ؛ وهو الألف نحو : "يفعلان" و "تفعلان"

أو ◆ ضمير جمع ؛ وهو الواو نحو : "يفعلون" و "تفعلون"

أو ◆ ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ وهو الياء نحو : "تفعلن" .

■ وتُسمَّى هذه الأفعال بالبناء المذكور "الأفعال الخمسة" ، ولا يُرادُ عينها بل المرادُ وزنها .

👉 والأولى تسميتها بـ (الأمثلة الخمسة) ؛ لأنه يقاس عليها .

■ وهذه الأفعال تُرفع بـ "ثبوت النون" ، ومنه "تعملون" في قول الله تعالى : ﴿والله خبير بما تعملون﴾ .

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عِلَامَاتٍ : الْفَتْحَةُ ، وَالْأَلْفُ ، وَالْكَسْرَةُ ، وَالْيَاءُ ، وَحَذْفُ النُّونِ .

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْإِسْمِ الْمَفْرَدِ ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ .

وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ ؛ نَحْوَ : (رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ .

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ .

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعَهَا بِثَبَاتِ النُّونِ .

للنصب خمسُ علامات هي :

1 الفتحه , 2 والألف , 3 والكسرة , 4 والياء , 5 وحذف النون .

◆ فالعلامة الأولى هي الفتحه وتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع :

الأول : الاسم المفرد . والثاني : جمعُ التَّكْسِيرِ . والثالث : الفعلُ المُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ مِنْ لَوَاحِقِهِ .

◆ والعلامة الثانية وهي الألف تكون علامة للنصب في موضعٍ واحدٍ ؛

👉 هو الأسماء الخمسة , نحو : رأيتُ أَبَاكَ , وَأَخَاكَ , وَحَمَاكَ , وَفَاكَ , وَذَا عِلْمٍ .

◆ والعلامة الثالثة وهي الكسرة تكون علامة للنصب في موضعٍ واحدٍ ؛ وهو جمع المؤنث السالم .

✎ مثل : "المسلمات" في قوله تعالى (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ) .

■ ف(المسلمات) اسمٌ منصوبٌ وعلامةُ نصبه الكسرةُ لانه جمع مؤنث سألَم .

◆ والعلامة الرابعة وهي الياء تكون علامة للنصب في موضعين :

1 الأول : التثنية, نحو ﴿رجلين﴾ في قول الله تعالى : ﴿فوجد فيها رجلين﴾ [القصص : ١٥] .

■ ف﴿رجلين﴾ اسمٌ منصوبٌ وعلامةُ نصبه الياءُ لأنه مُثنى .

2 والثاني : جمع المذكر السالم ف"أل" في قول المصنّف : (الجمْع) عهديّة يريدُ بها جمع المذكر السالم دون غيره .

✎ مثل : "المحسنين" في قول الله تعالى : ﴿والله يحب المحسنين﴾ .

■ ف﴿المحسنين﴾ اسمٌ منصوبٌ وعلامةُ نصبه الياءُ ؛ لأنه جمعٌ مذكرٌ سالمٌ

◆ والعلامة الخامسة هي حذف النون وتكون علامة للنصب في موضعٍ واحدٍ في الأمثلة الستة التي تقدّمت .

✎ مثل : "تفعلوا" في قول الله : ﴿ولن تفعلوا﴾ , ف﴿تفعلوا﴾ فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ وعلامةُ نصبه حذف النون .

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عِلَامَاتٍ : الْكَسْرَةُ ، وَالْيَاءُ ، وَالْفَتْحَةُ .

فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْإِسْمِ الْمَفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ .

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ ، وَفِي التَّنْيَةِ ، وَالْجَمْعِ .

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ .

📌 علامات الخفض ثلاث :

1 الكسرة، 2 والياء، 3 والفتحة .

◆ فالعلامة الأولى وهي الكسرة تكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع :

1 الأول : الاسم المفرد المنصرف ، والمنصرف هو المُنُون ؛ أي الذي يقبل التنوين ،

نحو "قرية" في قول الله تعالى : ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ ،

فـ﴿قَرْيَةٍ﴾ اسمٌ مخفوض وعلامةُ خفضه الكسرة، وهو منصرفٌ للحوق التنوين له ، فإذا وجد التنوين صار مصروفاً .

2 والثاني : جمعُ التَّكْسِيرِ المنصرف ،

نحو ﴿رَجَالٍ﴾ في قول الله تعالى : ﴿يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنَّ﴾ ،

فـ﴿رَجَالٍ﴾ اسمٌ مخفوض وعلامةُ خفضه الكسرة ، لأنه جمعٌ تكسيرٍ منصرفٍ ، والدليل على انصرافه وجودُ التنوين .

3 والثالث : جمعُ المؤنثِ السَّالِمِ ،

مثلُ "العاديات" في قوله تعالى : (وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا) ،

فـ﴿الْعَادِيَاتِ﴾ اسمٌ مخفوض وعلامةُ خفضه الكسرة لأنه جمعٌ مؤنثٍ سالمٍ .

◆ والعلامة الثَّانية وهي الياء تكون علامةً للخفض في ثلاثة مواضع :

1 الأول : الأسماء الخمسة التي تقدَّمت ؛

✎ فتقولُ : مررتُ بأبيك ، وأخيك ، وذِي علمٍ ، وأخذتُ فألكَ من فيك ، وتقولُ للمرأةُ : تستري من حميكِ ،

■ فالأسماءُ هنا كُلُّها مخفوضةٌ وعلامةٌ خفضها الياء ؛ لأنَّها من الأسماء الخمسة .

2 والثَّاني : الثَّنية ،

✎ مثل "غلامين" في قوله تعالى : ﴿فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ﴾ ،

■ ف ﴿غُلَامَيْنِ﴾ اسمٌ مخفوضٌ وعلامةٌ خفضه الياء ؛ لأنَّه مُثنى .

3 والثَّالث : جمعُ المُذكَرِ السَّالمِ ؛

✎ مثل "المؤمنين" في قوله تعالى : ﴿بِالمُؤْمِنِينَ رِءُوفٍ رَحِيمٍ﴾ ،

■ فكلمة ﴿المؤمنين﴾ اسمٌ مخفوضٌ وعلامةٌ خفضه الياء لأنَّه جمعُ مُذكَرِ سالمٍ .

◆ والعلامة الثَّالثة وهي الفتحه تكون علامةً للخفض في الاسم الذي لا ينصرف ؛ وهو الاسمُ الذي لا يدخله التنوين .

■ والأصلُ في الأسماء أن تكون منصرفةً ، فإذا وُجِدَ مانعٌ من موانع الصَّرْفِ لم تُنَوَّنْ ؛

✎ كقولك : تَمَسَّكَ بِسِنَّةِ أَحْمَدَ ،

■ ف"أحمد" اسمٌ مخفوضٌ وعلامةٌ خفضه الفتحه ؛ لأنَّه اسمٌ ممنوعٌ من الصَّرْفِ ،

■ فللأسماءِ عِلَلٌ تعرض لها فتمنع صرفها مذكورةٌ في المُطَوَّلَاتِ عند النُّحاة .

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ : السُّكُونُ ، وَالْحَذْفُ .

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ .

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ ، وَفِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعَهَا بِنَبَاتِ النَّوْنِ .

للجزم علامتان هما : 1 السُّكُونُ ، 2 والحذف ، والأصل في علامات الجزم السُّكُونُ .

◆ فالعلامة الأولى وهي السُّكُونُ تكونُ علامةً للجزم في موضعٍ واحدٍ ؛ وهو الفعل المضارع الصحيح الآخر إذا دخل عليه جازم ،

والفعل المضارع الصحيح الآخر هو ما ليس آخره حرفاً من حروف العلة (وهي الألف والواو والياء) .

مثل قوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ،

■ فالفعلان ﴿يَلِدُ﴾ و ﴿يُولَدُ﴾ مجزومان وعلامة جزمهما السُّكُونُ ؛ لأنَّهما فعلان مضارعان صحيحا الآخر .

◆ والعلامة الثانية هي الحذف ، فتكون علامةً للجزم في موضعين :

1 الأول : الفعل المضارع المعتل الآخر ،

و"معتلُّ الآخر" هو ما آخره (ألف) أو (واو) أو (ياء) ، فما كان فعلاً مضارعاً معتلاً الآخر فإنه يُجزم بحذف حرف العلة ؛

كقوله تعالى : ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ ،

■ ف ﴿يَتَّقِ﴾ فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ وعلامةُ جزمه حذفُ حرفِ العلةِ ؛

■ لأنَّ أصله (يَتَّقِي) بـ"ياء" في آخره فلما دخلت عليه أداة الجزم حُذف حرفُ العلةِ وهو الياء .

2 والثاني : الأمثلة الستة المتقدمة ،

ومنه قوله تعالى : (فإن لم تفعلوا) ﴿فإن لم تفعلوا﴾

■ ف ﴿تفعلوا﴾ فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ وعلامةُ جزمه حذفُ النَّوْنِ .

## فصل

المُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ : قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ .

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٍ : الْأِسْمُ الْمَفْرَدُ ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ .

وَكُلُّهَا تَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ ، وَتَنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ ، وَتُخَفِّضُ بِالْكَسْرِ ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ .

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءَ : جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ يَنْصَبُ بِالْكَسْرِ ، وَالْأِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخَفِّضُ بِالْفَتْحَةِ ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ .

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٍ : التَّثْنِيَّةُ ، وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ ، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ ، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ ، وَهِيَ : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ .

فَأَمَّا التَّثْنِيَّةُ فَتَرْفَعُ بِالْأَلْفِ ، وَتَنْصَبُ وَتُخَفِّضُ بِالْيَاءِ .

وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَيَنْصَبُ وَيُخَفِّضُ بِالْيَاءِ .

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتَرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَتَنْصَبُ بِالْأَلْفِ ، وَتُخَفِّضُ بِالْيَاءِ .

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ فَتَرْفَعُ بِالنُّونِ ، وَتَنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا .

📌 ذكر المصنف في هذا الفصل ما مر في بابي الإعراب وعلاماته على وجه الإجمال ؛ تسهياً على الطالب وتقويةً لأخذه .

◆ وبين أن المعربات قسمان :

1 أحدهما : يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ ، وَهِيَ الضَّمَّةُ ، وَالْفَتْحَةُ ، وَالْكَسْرَةُ ، وَالسُّكُونُ .

2 وَالْآخَرُ : يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ ، وَهِيَ الْوَاوُ ، وَالْأَلْفُ ، وَالْيَاءُ ، وَالنُّونُ ، وَالْحَذْفُ .

والذي يُعَرَّبُ بالحركات كما قال المُصنِّفُ أربعة أنواع :

1 الاسمُ المفرد ، 2 وجمعُ التَّكْسِيرِ ،

3 وجمعُ المؤنثِ السَّالمِ ، 4 والفعلُ المضارعُ الذي لم يتَّصلْ بآخره شيء من لواحقه .

وجميعُ المُعربات بالحركات تُرفعُ بالضمَّة ، وتُنصبُ بالفتحة ، ويُخففُ الاسمُ منها بالكسرة ، ويُجزمُ الفعلُ منها بالسُّكون .

وخرج عن هذا الأصلُ ثلاثةُ أشياء :

◆ جمعُ المؤنثِ السَّالمِ فيُنصبُ بالكسرة لا الفتحة ، وتقدِّمُ أنَّ اللَّفظَ الأعمُّ أن يُقالَ : الجمعُ المحتومُ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين وما أُلقِيَ به .

◆ الاسمُ الذي لا ينصَرِفُ ؛ أي لا يُنَوَّنُ فيُخفَّضُ بالفتحة لا بالكسرة .

◆ الفعلُ المضارعُ المُعتلُّ الآخرُ ؛ أي ما كان آخره حرف علة «ألفاً ، أو واواً ، أو ياءً» ، فيُجزمُ بحذفِ آخره لا بالسُّكون .

والذي يُعَرَّبُ بالحروف أربعة أنواع :

1 التثنية ، 2 وجمعُ المذكَرِ السَّالمِ ،

3 والأسماءُ الخمسة ، 4 والأمثلةُ السِّتَّةُ .

◆ فأما التثنية فتُرفعُ بالألف ، وتُنصبُ وتُخففُ بالياء .

◆ وأما جمعُ المذكَرِ السَّالمِ فيُرفعُ بالواو ، ويُنصبُ ويُخففُ بالياء .

◆ وأما الأسماءُ الخمسة فتُرفعُ بالواو ، وتُنصبُ بالألف ، وتُخففُ بالياء .

◆ وأما الأمثلةُ السِّتَّةُ فتُرفعُ بالنون ، وتُنصبُ وتُجزمُ بحذفها .

## بَابُ الْأَفْعَالِ

الأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ : مَاضٍ ، وَمُضَارِعٌ ، وَأَمْرٌ .

نَحْوُ : (ضَرَبَ ، وَيَضْرِبُ ، وَأَضْرِبُ) .

الفعل ثلاثة أقسام : 

1 : الفعل الماضي ، وهو ما دلَّ على حصولِ شيءٍ قبلِ زمنِ التَّكَلُّمِ ،

نحو ﴿أَضَاعُوا﴾ في قوله تعالى : ﴿أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾ .

2 : الفعل المضارع ، وهو ما دلَّ على حصولِ شيءٍ في زمنِ التَّكَلُّمِ - وهو الحاضر- ، أو بعده - وهو المُسْتَقْبَلُ - دونَ طلبه ،

ومنه (يحافظون) في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يَحَافِظُونَ﴾ .

3 : فعل الأمر ، وهو ما دلَّ على حصولِ شيءٍ بعدِ زمنِ التَّكَلُّمِ مع طلبه ،

نحو ﴿أَقِمِ﴾ في قول الله تعالى : ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ .

فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ الْآخِرُ أَبَدًا .

وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا .

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَانِدِ الْأَرْبَعِ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ : (أَنْتِ) ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا ، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ .

أحكام الأفعال :

1 ( الفعل الماضي ) مفتوح الآخر أبداً ؛ أي مبنيٌ على الفتح دائماً ،

■ إمَّا لفظاً نحو "حفظُ" ، أو تقديراً نحو "دعا" و "قالوا" و "سمعنا" ، فهنا بناؤها على الفتح تقديراً .

2 أمَّا (فعل الأمر) فمبنيٌ على السُّكُونِ دائماً ،

■ وعبارةُ المُصنِّفِ في قوله : (وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا) موافقةٌ لقولنا : مبنيٌ على السُّكُونِ أبداً ،

■ وإمَّا جرى في ذلك على عرف الكوفيين الذين يلحقون الأمر بالفعل المضارع ، فحكم الأمر البناء على السُّكُونِ دائماً

■ إمَّا لفظاً مثل : "احفظُ" ، أو تقديراً كما في "أقبلنَّ" ، و"أسعَ" و "افهما" ، فإنه يُقدَّرُ على الفعل فيها ،

■ فإنه يُقدَّرُ على الفعل إذا اتصلت به نون التَّوكِيدِ ، أو كان مضارعه مُعتلَّ الآخر ، أو من الأمثلة السَّتَّةُ ، ويُنْبِئُ في الثاني ("أسعَ") على حذف حرف العِلَّةِ ، ويُنْبِئُ في الثالث ("افهما") على حذف النُّونِ .

👉 ويُعلم بهذا أنَّ (الماضي والأمر) حكمهما البناء دائماً ، فهما مبنيان .

3 وأمَّا (الفعلُ المضارع) فإنه يدخله الإعراب كما سبق ، ولذلك يكون :

◆ مرفوعاً بالضمَّةُ ، ◆ ومنصوباً بالفتحةُ ، ◆ ومجزوماً بالسُّكُونِ ، أو بحذف حرف العِلَّةِ ، أو بحذف النُّونِ بحسبِ مقامه ،

👉 فالفعل المضارع حكمه الإعراب وهو مرفوع أبداً ما لم يدخله ناصبٌ أو جازمٌ ،

■ فإذا دخله ناصبٌ أو جازمٌ نقلاه عن أصله وهو الرِّفْعُ .

فَالنَّوَاصِبُ عَشْرَةٌ؛ وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَا مُمْ كَيْ، وَلَا مُمْ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، وَأَوْ.

👉 و"لام كي" تُسمَّى عند النُّحاة "لام التَّعليل"، وأُضيفت إلى "كي" لأنها تَخْلُفُهَا في إفادة التَّعليل،

■ فإذا رفعت "كي" ثمَّ وضعت "اللام" محلَّها وقعت موقعها،

■ وقد تكون للعاقبة أو زائدة للتَّعليل وتعمل عملها .

👉 والمراد ب"لام الجحود" لام النَّفي، وضابطها أن تُسبق بـ"ما كان"، أو "لم يكن".

👉 وقوله: (وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ، وَالْوَاوِ، وَأَوْ) أراد الفاء والواو الواقعتين في أول الجواب،

■ ففي ظاهر عبارته قلب، فالناصبان هما الواو والفاء الواقعتان في أول الجواب؛ وليس الجواب بالفاء والواو.

◆ ويشترط في الفاء أن تكون للسببية، وفي الواو أن تكون للمعية، فتفيد الفاء سببيةً، وتفيد الواو معيةً،

■ وإنما يكون المضارع في الجواب منصوباً بها -أي بالفاء والواو- إذا جاء بعد نفي أو طلب،

■ والطلبُ ثمانيةُ أشياء: هي الأمرُ، والنَّهي، والدُّعاء، والاستفهام، والعرض، والحض، والتمني، والرجاء.

👉 ويشترط في «أو» النَّاصِبة أن تكون بمعنى «إلا»، أو تكون بمعنى «إلى».

وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ؛ وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَالْمَ، وَأَلْمًا، وَلَا مَ الْأَمْرَ وَالِدُّعَاءَ، وَ(لَا) فِي النَّهْيِ وَالِدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَ(إِذَا) فِي الشُّعْرِ خَاصَّةً.

◆ هذه الجوازم على قسمين :

1 : ما يجزمُ فعلاً واحداً، وهي: لَمْ، وَلَمَّا، وَالْمَ، وَأَلْمًا، وَلَا مَ الطَّلَبِ، وَلَا التي للَطَّلَبِ، وَالطَّلَبِ يجمعُ الأمر والنَّهْيِ والدُّعَاءِ .

2 : ما يجزمُ فعلين، وهي بقية الجوازم التي ذكرها، وَيُسَمَّى الأولَ فعلَ الشَّرْطِ، وَيُسَمَّى الثَّانِي جوابَ الشَّرْطِ .

👉 وقوله: (وَإِذَا فِي الشُّعْرِ خَاصَّةً)؛ أي ضرورة لا اختياراً، في الشعر دون النثر .

■ ومنع البصريون الجزم بها وهو الصحيح، فلا تُعدُّ من عوامل الجزم .

👉 وبما يُنبه إليه أنَّ الهمزة في "لَمْ وَأَلْمًا وَأَلْنُ" هي زائدةٌ، وأصلها "لَمْ وَلَمَّا وَلَنْ" وهي همزة الاستفهام .

وتعديداً الجازم بإدخالها لا معنى له، لإمكان زيادتها في غيرها من الجوازم، والأولى تركُ إدخالها وتجربتها من ذلك لئلا يُكثَّرَ العَدُّ .

■ وفائدة معرفة النواصب والجوازم أن ورود أحدها يخرج المضارع عن أصله وهو كونه مرفوعاً إلى النصب أو الجزم .

## بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

المَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ؛ وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبْرُهُ، وَأَسْمُ (كَانَ) وَأَخْوَاتِهَا، وَخَبْرُ (إِنَّ) وَأَخْوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ؛ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكُّيدُ، وَالْبَدَلُ.

📌 لما فرغ المصنف من بيان أحكام الأفعال أتبعها ببيان أحكام الأسماء ،

👉 وقدّم أحكام الأفعال لقلتها ، ثمّ ألحق بها أحكام الأسماء لكثرتها وكانت حقيقةً بالتقديم ،

- فترجم باب مرفوعات الأسماء ،
- ثم ترجم بعدُ باب منصوبات الأسماء ،
- ثم ترجم أخيراً باب منخفوضات الأسماء .

📌 ذكر المصنف أنّ مرفوعات الأسماء سبعة ، وهي مقسومة إلى قسمين :

1 مرفوعٌ مُسْتَقِلٌّ؛ وهو الفاعل ، والمفعول الذي لم يسمَّ فاعله ، والمبتدأ ، والخبر ، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها .

2 مرفوعٌ تَابِعٌ؛ وهو ما لا يستقلُّ بنفسه ، وهو النَّعْتُ ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

🎯 والفرقُ بينهما :

◆ أن المرفوع المستقل لا يخرج عن حكم الرفع أبداً .

◆ أمّا المرفوع التّابع فإنّه يكون بحسب متبوعه ، إما مرفوعاً أو منصوباً أو منخفوضاً .

## بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ هُوَ الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ .

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٌ ، وَمُضْمَرٌ .

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ : ( قَامَ زَيْدٌ ) ، ( يَقُومُ زَيْدٌ ) ، ( قَامَ الزَّيْدَانِ ) ، ( يَقُومُ الزَّيْدَانِ ) ، ( قَامَ الزَّيْدُونَ ) ، ( يَقُومُ الزَّيْدُونَ ) ، ( قَامَ أَخُوكَ ) ، ( يَقُومُ أَخُوكَ ) .

وَالْمُضْمَرُ أَثْنَا عَشَرَ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : ( ضَرَبْتُ ) ، ( ضَرَبْنَا ) ، ( ضَرَبْتَ ) ، ( ضَرَبْتُمْ ) ، ( ضَرَبْتَنِي ) ، ( ضَرَبْتَنِي ) ، ( ضَرَبَ ) ، ( ضَرَبْتُمْ ) ، ( ضَرَبْنَا ) ، ( ضَرَبُوا ) ، ( ضَرَبْنَا ) ، ( ضَرَبْنَا ) .

 وهو مبني على ثلاثة أصول :

1 أنه اسمٌ ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً .

2 أنه مرفوعٌ ، فلا يكون منصوباً ولا مخفوضاً .

3 أن فعله يذكر قبله ؛ أي يتقدمه الفعل ؛ كقول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ ﴾ ،

ف﴿ الناس ﴾ فاعلٌ تقدمه فعله ؛ وهو ﴿ يقوم ﴾ ، فإذا ذُكِرَ فعله بعده كان مبتدأً لا فاعلاً ؛ كقول الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ ﴾ .

 وعيب على هذا الحدِّ خاصَّةٌ وما يذكره صاحبُ المقدمة عامَّةٌ إدخاله الأحكام في بيان الحدود ،

■ والحُكْمُ ناشئٌ عن حقيقة الشَّيْءِ ، ومنه قولهم : الحُكْمُ على الشَّيْءِ فرعٌ عن تصوُّره ؛

■ أي إنزالُ ما ينبغي عليه من الحُكْمِ مُتَوَقِّفٌ على معرفةِ حقيقته .

 قال الأَخْضَرِيُّ فِي السَّلْمِ الْمُنَوَّرِ : وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود

 وأصلحه شيخنا بقوله : وعندهم من جملة المردود الطول والأحكام في الحدود

والأوضح أن يُعرّف الفاعل اصطلاحاً بـ: الاسم الذي قام به الفعل أو تعلّق به ؛

فيكون الاسم فاعلاً إذا وُصف بأحد وصفين :

1 تعلّق الفعل به ، كقولك : ماتَ زيدٌ ، فإنَّ "الموت" تعلّق به .

2 صدور الفعل عنه ؛ كقولك : صدقَ زيدٌ .

ثم جعل المُصنّف الفاعل على قسمين : ظاهر ، ومضمر :

◆ فالظاهر ما دلَّ على مُسمّاه بلا قيد ؛ فهو الواضح المُبين ، نحو : زيدٌ ، والزيدان ، والزيدون ، . . . إلى آخر ما ساق في الأمثلة .

■ والفعلُ المتقدم فيها ماضٍ ، أو مضارع ؛ لأنَّ الأمر لا يكونُ فاعله إلا مُضمرًا .

◆ والمضمر لفظٌ يدلُّ على مُتكلمٍ نحو «أنا» ، أو مخاطبٍ نحو «أنت» ، أو غائبٍ نحو «هو» .

■ وذكر أنَّ المضمر اثنا عشر نوعاً ، وكلُّها ضمائرٌ مبنيةٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٍ .

■ وساق أمثله ؛ وهي ضمائرٌ تدلُّ على المتكلم ، أو المخاطب .

● ولم يذكر أنَّ الفاعل يجيء ضميراً مستتراً مع وقوعه كذلك ،

فيكون الأولى في قسمة الفاعل أن يكون الفاعل قسمين :

1 الصريح : وهو الظاهر سواءً كان ضميراً أو غيره .

■ وحده : ما دلَّ على مُسمّاه بلا قيد ، أو بقيد تكلمٍ أو خطاب ، ويندرج فيه الأمثلة التي ذكرها في الظاهر والمضمر .

2 المُقدَّر : وهو ما دلَّ على مُسمّاه بقيدٍ غيبة ، والمُقدَّر هو المُستتر ، كقوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ؛

■ فالفاعلُ ضميرٌ مستترٌ تقديره "أنت" .

## بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يَذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ .

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا ضَمَّ أَوَّلَهُ وَكَسَرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضَمَّ أَوَّلَهُ وَفَتَحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ .

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٌ ، وَمُضْمَرٌ .

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ : (ضَرَبَ زَيْدٌ) ، وَ(يُضْرَبُ زَيْدٌ) ، وَ(أَكْرَمَ عَمْرُو) ، وَ(يُكْرَمُ عَمْرُو) .

وَالْمُضْمَرُ أَثْنَا عَشَرَ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : (ضَرَبْتُ) ، وَ(ضَرَبْنَا) ، وَ(ضَرَبْتَ) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

■ وَسَمَّاهُ الْمُتَقَدِّمُونَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَفْعُولًا ثُمَّ أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ بَعْدَ حَذْفِهِ .

■ وَاسْتَقَرَّ الْإِصْطِلَاحُ النَّحْوِيُّ عَلَى تَسْمِيئِهِ : "نَائِبُ الْفَاعِلِ" .

وهو مبنيّ على ثلاثة أصول : 

1 أنه اسمٌ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً .

2 أنه مرفوعٌ، فلا يكون منصوباً ولا مخفوضاً .

3 أن فاعله لا يذكر معه ، بل يحذف المتكلم الفاعل ويكتفي عنه بالمفعول ؛

■ مثل : ﴿يُعْرَفُ﴾ في قوله تعالى : ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ﴾ ،

■ فأصلُ الجُمْلَةِ : يَعْرِفُ الْمَلَائِكَةُ الْمُجْرِمِينَ بِسِيمَاهُمْ ، فَلَمَّا حُذِفَ الْفَاعِلُ -وهو : الْمَلَائِكَةُ- أُقِيمَ الْمَفْعُولُ مَقَامَهُ ،

■ وَنُقِلَ الْمَفْعُولُ مِنْ حُكْمِ النَّصْبِ إِلَى حُكْمِ الرَّفْعِ ، لِأَنَّهُ أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ .

● وَتَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا الْحَدَّ مُنْتَقَدٌ لِإِدْخَالِهِ الْحُكْمَ فِيهِ ، فَكَانَ الْأَوَّلَى تَرْكُ ذَلِكَ بِأَن يُقَالَ فِي تَعْرِيفِهِ : هُوَ الْإِسْمُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ .

✂️ وتغيير تركيب الجملة بحذف الفاعل وإقامة المفعول به مقامه أوجبت تغيير صورة الفعل ؛ وهو الذي ذكره المصنف بقوله :  
(فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضَمَّ أَوَّلَهُ . . .) إلى آخره .

◆ فالفعل الماضي إذا أُريد حذفُ فاعله وإقامةُ المفعول مُقامَ الفاعل لَزِمَ ضَمُّ أَوَّلِهِ وَكَسْرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ،

■ فالجملة : 'أَحَبُّ الطُّلَابِ النَّحْوُ' مثلاً ، تصير : 'أُحِبُّ النَّحْوُ' ، فغَيَّرتْ صُورَةَ الْفِعْلِ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ .

◆ والفعل المضارع إذا أُريد حذفُ فاعله وإقامةُ المفعول مُقامه لَزِمَ ضَمُّ أَوَّلِهِ وَفَتْحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ،

■ فمثلاً جملة : 'يُحِبُّ الطُّلَابُ النَّحْوُ' تصير : 'يُحِبُّ النَّحْوُ' ، فَضَمَّ أَوَّلَهُ وَفَتْحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ .

👉 وهذا هو الأصل الكلي للفعل ، وفي أبنيته ما يكون على غير ما ذُكر من التقرير مما محله المطولات .

✂️ ثم ذكر المصنف أن نائب الفاعل الذي يُسميه هو (المفعول الذي لم يُسم فاعله) قسمان : ظاهرٌ ومضمَّرٌ ، وساق أمثلتهما ،  
■ والمضممر اثنا عشر نوعاً وكلُّها مبنيةٌ في محلِّ رفعٍ نائبِ فاعلٍ .

📎 وكان الأولى في القسمة أن يجعله قسامين :

1 الصريح : وهو الظاهر سواء كان ضميراً أو غيره ،

■ وحده ما دلَّ على مُسمَّاهُ بلا قيد ، أو مع قيدٍ تَكَلُّمٍ ، أو خطابٍ ؛ كالأمثلة التي ذكرها .

2 المُقدَّر : وهو ما دلَّ على مُسمَّاهُ مع قيدٍ غيبةٍ -أي عدم حضور- والمُقدَّر هو المُستتر ،

■ ومنه قوله تعالى : ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ ، فنائبُ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ تقديره "هُوَ" .

## بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

المُبْتَدَأُ هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ .

وَالْخَبَرُ هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : ( زَيْدٌ قَائِمٌ ) ، وَ ( الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ ) ، وَ ( الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ ) .

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ : ظَاهِرٌ ، وَمُضْمَرٌ .

فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ ، وَهِيَ : أَنَا ، وَنَحْنُ ، وَأَنْتَ ، وَأَنْتِ ، وَأَنْتُمْ ، وَأَنْتُنَّ ، وَهُوَ ، وَهِيَ ، وَهَمَّا ، وَهُمْ ، وَهِنَّ .

نَحْوُ قَوْلِكَ : ( أَنَا قَائِمٌ ) ، وَ ( نَحْنُ قَائِمُونَ ) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ : مُفْرَدٌ ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ .

فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ قَوْلِكَ : ( زَيْدٌ قَائِمٌ ) .

وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءٌ : الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، وَالظَّرْفُ ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ .

📌 ذكر المصنف الثالث والرابع من مرفوعات الأسماء وهما "المبتدأ والخبر" .

■ وحدَّ المبتدأ بقوله : (المُبْتَدَأُ هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ) .

📖 وهو مبنيٌّ على ثلاثة أصول :

1 أنه اسمٌ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً .

2 أنه مرفوعٌ، فلا يكون منصوباً ولا مخفوضاً .

3 أنه عارٍ عن العوامل اللفظية ؛ أي خالٍ عما يؤثر فيه من العوامل التي تتقدّم عليه ، فالمبتدأ مرفوعٌ بعاملٍ معنويٍّ هو الابتداء .

ثم ذكر حدَّ الخبر فقال : (وَخَبْرٌ هُوَ الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ) .

وهو مبنيُّ على ثلاثة أصول أيضاً :

1 أنه اسمٌ ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً ، وهذا باعتبار الغالب فيه ، فقد يكون جملة فعلية .

2 أنه مرفوعٌ ، فلا يكون منصوباً ولا مخفوضاً .

3 أنه مُسْنَدٌ إليه ؛ أي إلى المبتدأ ، فهو حُكْمٌ عليه تتمُّ به فائدة المبتدأ .

وتقدّم أن ما ذكره صاحب الأجرامية من الحدود ينبغي اطراح الأحكام منه . فعلى هذا يكون :

المبتدأ : هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية .

والخبر : هو الاسم المُسْنَدُ إليه .

ومثّل لهما المصنّف فقال : (نَحْوُ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ قَائِمٌ) , (الزَيْدَانِ قَائِمَانِ) , (الزَيْدُونَ قَائِمُونَ) ) ؛

فطرف الجملة الأول مبتدأ ، وهو "زيدٌ" و"الزيدان" و"الزيدون" ؛ لأنّه اسمٌ عارٍ عن العوامل اللفظية ، فلم يتقدّمه عامل .

وطرف الجملة الثاني خبر ، وهو "قائمٌ" و"قائمَان" و"قائمُونَ" فثلاثتها أسماءٌ مُسْنَدَةٌ إلى المبتدأ تتمُّ بها فائدته .

ثم ذكر المصنّف أن المبتدأ قسمان :

ظاهرٌ ومضمّرٌ ، وساق أمثلتهما ، والمضمّر اثنا عشر ، وكُلُّها مبنيةٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأ .

ثم ذكر أن الخبر قسمان :

■ مفردٌ، وغير مفرد .

■ والمراد بـ"المفرد" هنا ما ليس جُملةً ولا شبه جُملة ؛ لا ما يُقابل المُثنى والجمع .

■ وأما الخبر غير المفرد فجعله أربعة أشياء :

1 الجار والمجرور ، ومثّل له بقوله : "في الدار" في جُملة : "زيدٌ في الدار" .

2 الظرف ، ومثّل له بقوله "عندك" في جُملة : "زيدٌ عندك" .

3 الفعل مع فاعله ، ومثّل له بقوله : "قام أبوه" في جُملة : "زيدٌ قام أبوه" .

4 المبتدأ مع خبره ، ومثّل له بقوله : "جاريتُه ذاهبة" في جُملة : "زيدٌ جاريتُه ذاهبة" .

والتَّحْقِيقُ أَنَّ غَيْرَ الْمَفْرَدِ نَوْعَانِ :

جُملةٌ وشبهُ جُملة .

فالجُملةُ نوعان :

◆ اسميَّة .

◆ وفعليَّة .

وشبه الجُملةُ نوعان :

◆ ظرفٌ .

◆ وجارٌ ومجرور .

وهذا يجمعُ قسمةَ المُصنِّفِ ويردُّها إلى أُصُولِ تَأْتَلَفُ بِهِ .

## بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءٌ : (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا ، (وَإِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا ، وَ(ظَنَنْتُ) وَأَخَوَاتُهَا .

📌 ذكر المصنّف المرفوع الخامس والسادس من مرفوعات الأسماء ؛ وهما "اسمُ كان وأخواتها" و"خبرُ إنَّ وأخواتها"،

■ ولم يُفصِحْ عنه ابتداءً بل جعله في أصل كلّي واسع ترجم له ب: بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .

■ وهذه العوامل تدخل على المبتدأ والخبر ، فتخرجُهُمَا عن حكمهما المتقدم وهو الرَّفْعُ ،

وهي ثلاثة أقسام : 📖

1 كان وأخواتها

2 إنَّ وأخواتها

3 ظنَّ وأخواتها

■ وتُسمَّى هذه العوامل : النَّوَاسِخُ ، لِأَنَّهَا تَنْسَخُ حَكْمَ الْمُبْتَدَأِ أَوِ الْخَبَرِ أَوْ هُمَا مَعًا ؛ أَي تَزِيلُهُ وَتُغَيِّرُهُ .

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرَفُّعُ الْإِسْمِ ، وَتَنْصِبُ الْخَبْرَ .

وَهِيَ : كَانَ ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَلَيْسَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا أَنْفَكَ ، وَمَا فَتَيْ ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا دَامَ ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا ؛ نَحْوَ : كَانَ ، وَيَكُونُ ، وَكُنْ ، وَأَصْبَحَ ، وَيُصْبِحُ ، وَأَصْبَحُ .  
تَقُولُ : (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا) ، وَ(لَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

■ وأول هذه الأقسام من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر : كان وأخواتها ، فإنها تدخل على جملة المبتدأ والخبر ،

◆ فتبقي المبتدأ على رفعه ، ويُسمى : اسمها ،

◆ وتزيل الخبر عن رفعه فينتقل إلى النصب ، ويُسمى : خبرها .

📌 ويجري عمل كان وأخواتها على أي حال كانت متصرفة ؛ أي : سواء كانت فعلاً ماضياً ، أو مضارعاً ، أو أمراً .

📌 ومثل المصنّف لعمل كان وأخواتها بمثالين :

1 كان زيد قائماً ، فـ"زيد" اسمٌ "كان" مرفوع ، و"قائماً" خبرٌ "كان" منصوب .

2 ليس عمرو شاخصاً ، فـ"عمرو" اسمٌ "ليس" مرفوع ، و"شاخصاً" خبرٌ "ليس" منصوب .

وَأَمَّا إِنْ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبْرَ .

وَهِيَ : إِنْ ، وَأَنْ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ .

تَقُولُ : (إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ) ، (لَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَمَعْنَى إِنْ وَأَنْ لِلتَّوَكُّيدِ ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ ، وَلَكِنَّ لِلإِسْتِدْرَاكِ ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّيِّ ، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجُّحِيِّ وَالتَّوَقُّعِ .

■ والقسم الثاني من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر هو : إِنْ وَأَخَوَاتُهَا ، فَإِنَّهَا تدخل على جملة المبتدأ والخبر ،

◆ فتزيل المبتدأ عن رفعه فينتقل إلى النصب ، ويسمى : اسمها ،

◆ وتُبقِي الخبر على رفعه ، ويسمى : خبرها .

📌 وَأَخَوَاتُ "إِنْ" خَمْسٌ ، وَكُلُّهَا حُرُوفٌ .

📌 ومثَلُ المصنَّفِ لِعَمَلِ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا بِمِثَالَيْنِ :

1 إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، ف: "زيدا" اسم "إِنْ" منصوب ، و"قائمٌ" خبر "إِنْ" مرفوع .

2 لَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ ، ف: "عمراً" اسم "لَيْتَ" منصوب ، و"شاخصٌ" خبر "لَيْتَ" مرفوع .

■ فَعَمَلُ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا عَكْسُ عَمَلِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، فَهُمَا مُتَقَابِلَتَانِ .

وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَىٰ أَنْهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا .  
وَهِيَ : ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخَلْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَأَتَّخَذْتُ ، وَجَعَلْتُ ، وَسَمِعْتُ .  
تَقُولُ : (ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا) ، وَ(رَأَيْتُ عَمْرًا شَاخِصًا) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

ثم ذكر المصنّف القسم الثالث من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر وهو ظنّ وأخواتها، فيخرجان معاً من الرفع إلى النصب؛

◆ ويُسمّى المبتدأ : مفعول ظنّ وأخواتها الأول ،

◆ ويُسمّى الخبر : مفعول ظنّ وأخواتها الثاني .

■ ولا مدخل لـ ظنّ وأخواتها في المرفوعات ، لكن أوردتها المصنّف تمييزاً لقسمة العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر .

■ وتُسمّى هذه الأفعال أفعال القلوب تغليباً ؛ أي باعتبار الغالب من معانيها ،

■ لأنّ "اتخذتُ وجعلتُ" ليسا من أفعال القلوب بل من أفعال التصيير والانتقال .

■ والمراد بـ"رأيتُ" هنا : القلبية ، أي التي ترجع إلى البصيرة ؛ لا "رأيتُ" البصرية ، أي التي ترجع إلى البصر ،

■ فالأولى تنصب مفعولين ، وأمّا الثانية فتنصب مفعولاً واحداً .

🔗 ومثّل المصنّف لعملها بمثالين :

1 ظننتُ زَيْدًا قائماً ، فـ"زيداً" مفعولٌ أولٌ منصوب ، و"قائماً" مفعولٌ ثانٍ منصوب .

2 خلّتُ عَمْرًا شَاخِصًا ، فـ"عَمْرًا" مفعولٌ أولٌ منصوب ، و"شَاخِصًا" مفعولٌ ثانٍ منصوب .

## بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِمَنْعُوتِهِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ ، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ .

تَقُولُ : ( قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ ) ، وَ( رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ ) ، وَ( مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ ) .

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةٌ أَشْيَاءَ : الْأَسْمُ الْمُضْمَرُّ ؛ نَحْوُ : ( أَنَا ) وَ( أَنْتَ ) ، وَالْأَسْمُ الْعَلَمُ ؛ نَحْوُ : ( زَيْدٌ ) وَ( مَكَّةٌ ) ، وَالْأَسْمُ الْمُبْهَمُ ؛ نَحْوُ : ( هَذَا ) وَ( هَذِهِ ) وَ( هَؤُلَاءِ ) ، وَالْأَسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ؛ نَحْوُ : ( الرَّجُلُ ) وَ( الْغُلَامُ ) ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ .

وَالنَّكْرَةُ : كُلُّ أَسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ ، وَتَقْرِيبُهُ : كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ؛ نَحْوُ : ( الرَّجُلُ ) وَ( الْفَرَسُ ) .

لَمَّا فَرَّغَ الْمُصَنِّفُ مِنْ عَدِّ الْمَرْفُوعَاتِ اسْتِقْلَالًا ، أَتْبَعَهَا بِذِكْرِ الْمَرْفُوعِ الْوَاقِعِ تَبَعًا لَا اسْتِقْلَالًا ؛ وَهُوَ التَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ ،

■ وَجَعَلَهُ كَمَا سَبَقَ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ : 1 النَّعْتُ ، 2 وَالْعَطْفُ ، 3 وَالتَّوَكِيدُ ، 4 وَالْبَدَلُ ،

■ فَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ وَثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ بَعْدَهَا لِبَيَانِ التَّوَابِعِ .

◆ وَالنَّعْتُ اصْطِلَاحًا : التَّابِعُ الَّذِي يُبَيِّنُ مَتَبَوِّعَهُ بِذِكْرِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ ، أَوْ صِفَاتٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ .

■ وَمِثَالُهُ : قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ .

■ فَ"العاقل" فِي الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ وَهُوَ "زيد" ، فَتَبَعَهُ فِي رَفْعِهِ ، وَنَصْبِهِ ، وَخَفْضِهِ ، وَفِي تَعْرِيفِهِ ؛ ((أَيُّ فِي كَوْنِهِ مَعْرِفَةً)).

والتَّبَعِيَّةُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ أَوْجِبَتْ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَذَكَرَ مَا يَتَعَلَّقُ بِبَيَانِ حَدِّ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ .

فذكر المصنّف أنّ المعرفة خمسة أشياء :

1 الاسم المضمّر ، نحو : أنا ، وأنت .

2 الاسم العَلَمُ ؛ وهو ما وُضِعَ لمعينٍ بلا قيد ، نحو : زيدٌ ، ومكّة .

3 الاسم المَبْهَمُ ، والمراد به الاسم الموصول واسم الإشارة ،

وسُمِّيَ مبهماً لافتقاره في بيان مُسمّاه إلى قرينة ، كإشارة أو صلّة ، مثل : "هذا" ، و"هذه" ، و"الذي" ، و"التي" .

4 والاسم الذي فيه الألف واللام ؛ أي المحلّي بهما ، نحو : الرجلُ والغلّامُ ،

والمستقيم لغةً أن يُقال : "أل" كما تقدّم ، وأعمُّ منه أن يُقال : أداة التّعريف كما سبق بيانه .

5 ما أُضِيفَ إلى واحدٍ من هذه الأربعة ؛ أي ما وقع مُضَافاً إليها .

♦ وأما النَّكْرَةُ فهي : كُلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسِهِ الذي دلَّ عليه فلا يَخْتَصُّ بواحدٍ من أفرادِهِ دون آخر .

أو كل ما حسن دخول "أل" عليه مفيدةً للتّعريف .

وتبعية النّعت لمنعوتها هي في رفعه ، ونصبه ، وخفضه ، وفي تعريفه ، وتنكيره ،

وتقترن أيضاً بالتبعية له في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وفي تذكيره ، وتأنينه .

فتكون الصلّة بينهما في أربعة أشياء :

1 الحُكْمُ رفعاً ونصباً وخفضاً .

2 التّعريف والتّنكير .

3 التّذكير والتّأنيث .

4 الإفراد والتّثنية والجمع .

## بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشْرَةٌ ؛ وَهِيَ : الْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَثَمَّ ، وَأَوْ ، وَأَمْ ، وَإِمَّا ، وَبَلَّ ، وَلَا ، وَلَكِنْ ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ .  
فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ .  
تَقُولُ : ( قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو ) ، وَ ( رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا ) ، وَ ( مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمَرٍ ) .

والعطف هو التابع الثاني من التوابع الأربعة .

■ وحده عند النحاة : تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ مخصوصٌ ، ويسمى "عطف النسق" .

■ ويسمى الحرف المخصوص : حرف العطف وهو عشرة حروف هي : ( الواو ، والفاء . . . ) إلى تمام ما ذكر المصنف .

■ والمقصود بالحكم عند النحاة هو المعطوف ، فيكون قولهم : "العطف" من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول .

■ واشترط في "إما" أن تسبق بمثلها ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ ،

■ والمختار أنها ليست من حروف العطف وأنَّ العاطف إنما هو حرف الواو .

■ ومحلُّ التَّبعية بين المعطوف والمعطوف عليه في شيء واحد ؛ وهو الإعراب فقط ،

■ دون التعريف والتذكير ، ولا التأكيد والتأنيث ، ولا الأفراد والتثنية والجمع ؛ فيجوز عطف بعضهم على بعض .

■ فيجوز أن تعطف المعرفة على النكرة فتقول : جاء مُحَمَّدٌ ورجلٌ . ومثَّل المصنف للأربعة :

◆ قام زيدٌ وعَمَرُو ، ف"عَمَرُو" معطوفٌ على "زيدٌ" ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

◆ رأيتُ زيداً وعَمَرًا ، ف"عَمَرًا" معطوفٌ على "زيداً" ، والمعطوف على المنصوب منصوب .

◆ مررتُ بزيدٍ وعَمَرٍ ، ف"عَمَرٍ" معطوفٌ على "زيدٍ" ، والمعطوف على المخفوض مخفوض .

■ ووقع في بعض النسخ المتأخرة للمقدمة تمثيلُ العطفِ بالجزم بقوله : ( زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ ) ،

■ وهذا المثال منتقد ؛ لأنه يتضمَّن عطفَ جُملةٍ على جُملةٍ ؛ لا عطفَ مجزومٍ على مجزومٍ .

■ وأصلح منه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَمَّنَا وَتَتَّقُوا ﴾ فقوله : ﴿ تَتَّقُوا ﴾ فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ عطفٌ على فعلٍ مضارعٍ مجزومٍ هو "تؤمنوا" .

## بَابُ التَّوَكِيدِ

التَّوَكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَحَقْفِهِ وَتَعْرِيفِهِ .

وَيَكُونُ بِالْفَاظِ مَعْلُومَةً ؛ وَهِيَ : النَّفْسُ ، وَالْعَيْنُ ، وَكُلُّ ، وَأَجْمَعُ ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعٍ ؛ وَهِيَ : أَكْتَعُ ، وَأَبْتَعُ ، وَأَبْصَعُ .  
تَقُولُ : (قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ) ، وَ(رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ) ، وَ(مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ) .

والتَّابِعُ الثَّلَاثُ مِنَ التَّوَابِعِ الْأَرْبَعَةِ هُوَ التَّوَكِيدُ ، وَلَهُ نَوْعَانِ :

1 التَّوَكِيدُ اللَّفْظِيُّ ، وَيَكُونُ بِتَكَرُّرِ اللَّفْظِ وَإِعَادَتِهِ بَعِينَهُ ، أَوْ بِمَرَادِفِهِ ؛

كَقَوْلِكَ : أَخَاكَ أَخَاكَ فَالزَّمَهُ ، فَقَوْلُهُ : "أَخَاكَ" الثَّانِيَةُ تَوَكِيدٌ لِقَوْلِهِ : "أَخَاكَ" الْأُولَى .

2 التَّوَكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ ، وَحَدُّهُ اصْطِلَاحًا : التَّابِعُ الَّذِي يَرْفَعُ احْتِمَالَ السَّهْوِ ، أَوْ التَّوَسُّعُ فِي الْمَتْبُوعِ .

والمُؤَكَّدَاتُ أَلْفَاظٌ مَعْلُومَةٌ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ؛ أَيُّ مُعَيَّنَةٌ مُبَيَّنَةٌ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ :

1 "النَّفْسُ" 2 "الْعَيْنُ"  والمراد بهما : الْحَقِيقَةُ ، فَتُؤَكَّدُ بِهِمَا .

3 "كُلُّ" 4 "أَجْمَعُ"  وَيُؤَكَّدُ بِهِمَا لِلِإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ .

5 تَوَابِعُ "أَجْمَعُ" الَّتِي تَقْتَرِنُ بِهَا فَتَأْتِي بَعْدَهَا ، وَهِيَ : (أَكْتَعُ ، وَأَبْتَعُ ، وَأَبْصَعُ)  وَيُرَادُ بِهَا تَقْوِيَةُ التَّأَكِيدِ .

ومحلُّ التَّبَعِيَّةِ فِي التَّوَكِيدِ هُوَ فِي شَيْئَيْنِ :

1 الإِعْرَابُ 2 التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ  لَكِنَّ التَّبَعِيَّةَ بِالتَّنْكِيرِ فِي التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ نَمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ .

ومثَّلَ لَهُ الْمُصَنِّفُ بِثَلَاثَةِ أَمْثَلَةٍ :

1 قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ، فَ"نَفْسُهُ" تَوَكِيدٌ مَرْفُوعٌ .

2 رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ ، فَ"كُلَّهُمْ" تَوَكِيدٌ مَنْصُوبٌ .

3 مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ ، فَ"أَجْمَعِينَ" تَوَكِيدٌ مَخْفُوضٌ .

## بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ ؛ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ .

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ، وَبَدَلُ الْأَشْتِمَالِ ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ .

نَحْوُ قَوْلِكَ : ( قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ ) ، وَ( أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ ) ، وَ( نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ ) ، وَ( رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ ) ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ : ( رَأَيْتُ الْفَرَسَ ) ؛ فَغَلَطْتَ فَأَبَدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ .

📌 والتابع الرابع من التوابع الأربعة هو البدل .

👉 وحده اصطلاحاً: التابع المقصود بلا واسطة بينه وبين تابعه .

■ والتبعية مخصوصة بالإعراب كما صرح به .

■ ولا يختصُّ البدلُ بالأسماء ،

◆ فيقعُ في الأفعال كما دلَّ عليه قولُ المصنِّفِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٠٠﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٠١﴾ ،

■ ف﴿أمدكم﴾ الثانية تحيُّ بدلاً من ﴿أمدكم﴾ الأولى .

◆ بل يقع أيضاً في الحروف ؛ لكن في بدل الغلط فقط كما سيأتي .

وأقسامُ البدل أربعة ذكرها المصنّف وأتبعها بأمثلة أربعة :

1 بدل الشيء من الشيء ، فيكون البدل عين المبدل منه ، والتعبير بقولنا : "بدل كل من كل" أجمع في البيان ،

لأنه يدل على نفس معناه من كل وجه ، ومثّل له بقوله : قام زيد أخوك ،

ف"أخوك" بدل زيد ، وهو بدل شيء من شيء كما سمى المصنّف ، أو "بدل كل من كل" كما ذكرنا .

2 بدل البعض من الكل ، فيكون البدل جزءاً من المبدل منه ؛ سواء كان أقل أم أكثر ، مساوياً أم غير مساوٍ ،

ولا بدّ فيه من ضمير يعود إلى المتبوع ، والأفصح أن يقال : بدل بعض من كل ، للتنازع في فصاحة دخول "أل" عليهما .

ومثّل له بقوله : أكلت الرغيف ثلثه ، ف"ثلث" بدل من الرغيف .

3 بدل الاشتمال ، فيكون البدل من مشتّمات المبدل منه ، فيبينهما ارتباطاً بالكليّة والجزئية .

ومثّل له المصنّف بقوله : نفعني زيد علمه ، ف"علمه" بدل "زيد" وهو بدل اشتمال .

والفرق بين الاشتمال وبدل بعض من كل أن بدل بعض من كل يكون بين ذاتين ،

وأما بدل الاشتمال فيكون بين ذات محسوسة ومعنى ، ف"زيد" ذات محسوسة ، وأما "علمه" فإنه معنى قائم به .

4 بدل الغلط ، وهو أن تريد كلاماً فيسبق لسألك إلى غيره ثم تعدل إلى ما أردت أولاً ، ومثّل له بقوله : رأيت زيدا الفرس ،

وقال في بيان وجه التمثيل : (أردت أن تقول : (الفرس) ؛ فغلطت فأبدلت زيدا منه)

فأصل ما أردت أن تقوله هو : رأيت الفرس ، ثم سهوت فقلت : رأيت زيدا ، ثم انتبهت فألحقت به ما أردت ذكره أولاً وهو الفرس

فقلت : رأيت زيدا الفرس ، ف"الفرس" بدل من زيد .

✓ وسمى ابن هشام هذا النوع : البدل المباين ، وجعله أقساماً منها بدل الغلط ، وهذا أصح .

ومنه في الحروف قولك : جاء محمد في إلى المسجد ،

أردت أن تقول : جاء محمد إلى المسجد ، فغلطت وذكرت "في" ، ثم انتبهت فرجعت إلى تصحيح سهوك .

## بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشْرٌ؛ وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَى،  
وَأَسْمُ لَا، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبِرُ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَأَسْمُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ  
لِلْمَنْصُوبِ؛ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءٌ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكِيدُ، وَالبَدَلُ.

✍ عقد المصنف باباً عدّ فيه منصوبات الأسماء مُجملةً تسهياً على الطالب، وتشويقاً له في ابتغائها؛ ليجتهد في حفظها وفهمها،  
ثم فصلها في التّراجم المستقبلية .

■ وتكونُ المعدودات من المنصوبات خمسة عشر بجعل "ظرف الزّمان" و"ظرف المكان" معدوداً واحداً هو "الظرف"، ويجمع "خبر كان"  
و"اسم إن"؛ لكونهما من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، ويفصل عدّ التّابع أربعة أشياء، فإذا عدّت على هذا الوجه صارت  
المنصوباتُ خمسة عشر .

■ ويمكن عدّها على وجه أخرى ذكرها الشّراح، منهم من يجعلها أربعة عشر، فتنازعا في المنصوب الخامس عشر الذي أهمله  
المصنف كما جزم بذلك حفيده بالتلمذة المكودي .

✓ وأحسنُ الأقوال أنّ خامسَ عشرها مذكورٌ في محلِّ مُتقدِّم وهو "مفعولُ ظنٍّ وأخواتها" .

## بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ .

نَحْوُ قَوْلِكَ : (ضَرَبْتُ زَيْدًا) ، وَ(رَكِبْتُ الْفَرَسَ) .

وَهُوَ قِسْمَانِ : ظَاهِرٌ ، وَمُضْمَرٌ .

فَالظَّاهِرُ : مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ : مُتَّصِلٌ ، وَمَنْفَصِلٌ .

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : (ضَرَبْتَنِي) ، وَ(ضَرَبْنَا) ، وَ(ضَرَبَكَ) ، وَ(ضَرَبَكُمَا) ، وَ(ضَرَبَكُمُ) ، وَ(ضَرَبَكُنَّ) ، وَ(ضَرَبَهُ) ، وَ(ضَرَبَهَا) ، وَ(ضَرَبَهُمَا) ، وَ(ضَرَبَهُمْ) ، وَ(ضَرَبَهُنَّ) .

وَالْمَنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : (إِيَّايَ) ، وَ(إِيَّانَا) ، وَ(إِيَّاكَ) ، وَ(إِيَّاكِ) ، وَ(إِيَّاكُمَا) ، وَ(إِيَّاكُمُ) ، وَ(إِيَّاكُنَّ) ، وَ(إِيَّاهُ) ، وَ(إِيَّاهَا) ، وَ(إِيَّاهُمَا) ، وَ(إِيَّاهُمْ) ، وَ(إِيَّاهُنَّ) .

وهو مبني على ثلاثة أصول : 

1 أنه اسمٌ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً .

2 أنه منصوبٌ، فلا يكون مخفوضاً ولا مرفوعاً .

3 أن الفعل يقع به ؛ فهو متعلقٌ بالفعل ولا يُعقل بدونه . والباء في قوله : (به) بمعنى "على" .

وأبين من هذا أن يُقال : المفعولُ به هو الاسمُ الذي يقع عليه فعلُ الفاعل أو يتعلَّقُ به . 

ومثَّل له المصنِّفُ بمثالين :

1 ضربتُ زيداً ، فـ"زيداً" مفعولٌ به منصوبٌ .

2 ركبتُ الفرسَ ، فـ"الفرسَ" مفعولٌ به منصوبٌ .

ثم جعله قسمين : ظاهراً ومُضمراً ، وتقدّم معناهما ، والمُضمَر نوعان :

1 المتّصل ، وهو ما اتّصل بفعله ، فلا يُبتدأ به الكلام ، ولا يصحُّ وقوعه بعد "إلا" ،

■ نحو : ضربني وضربك وضربه .

2 المنفصل ، وهو ما انفصل عن فعله ، فيبتدأ به الكلام ، ويصحُّ وقوعه بعد "إلا" ، وربما دلَّ على مُتكلمٍ ؛

■ نحو : إيّاي ، أو مخاطبٍ ؛ نحو : إيّاك ، أو غائبٍ ؛ نحو : إيّاه .

● ثم ذكر المصنّف أنّ المفعولَ به أربعةٌ وعشرون نوعاً ، اثنا عشر نوعاً للمتّصل ، واثنا عشر نوعاً للمنفصل ،

■ وكلّها مبنيةٌ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به ، وساق أمثلتها .

## بَابُ الْمَصْدَرِ

- المَصْدَرُ هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيْفِ الْفِعْلِ ؛ نَحْوُ : (ضَرَبَ ، يَضْرِبُ ، ضَرْبًا) .  
وَهُوَ قِسْمَانِ : لَفْظِيٌّ ، وَمَعْنَوِيٌّ .  
فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ ؛ نَحْوُ : (قَتَلْتَهُ قِتْلًا) .  
وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ ؛ نَحْوُ : (جَلَسْتُ قُعُودًا) ، وَ(قُمْتُ وَقُوفًا) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

- والثاني من منصوبات الأسماء هو : "باب المصدر" ، والمقصود منه هنا هو "المفعول المطلق" ؛  
لأن المصدر أوسع من هذا ، فالمصدر عندهم : اسم الحدث الجاري على فعله أو غير فعله .  
وأما المفعول المطلق : فهو الذي يكون فيه اسم الحدث جارياً على فعله حقيقةً أو حكماً ،  
كقولك : قمتُ قياماً ، وقولك : قمتُ وقوفاً ، فالقيام والوقوف كلاهما مفعول مطلق لأنه جاء على نسق فعله ،  
تارةً بالحقيقة بأن كان من لفظه ومعناه ، وتارةً على الحكم بأن كان من معناه دون لفظه ، فالوقوف هو القيام باعتبار المعنى .

والمصدر مبنيٌّ على ثلاثة أصول :

1 : أنه اسمٌ ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً .

2 : أنه منصوبٌ ، فلا يكون مرفوعاً ولا منخوفاً .

3 : أنه يجيء ثالِثاً في تصريف الفعل .

والمصدر عند المصنف قسمان :

1 : اللفظي ؛ وهو ما وافق لفظه ومعناه لفظ فعله ومعناه ، ومثّل له بقوله : قَتَلْتَهُ قِتْلًا .

2 : المعنوي ؛ وهو ما وافق لفظه معنى فعله دون لفظه ، ومثّل له المصنّف بمثالين :

أحدهما : جَلَسْتُ قُعُودًا ، فـ"القعود" وافق الجلوس في المعنى فقط .

وثانيهما : قُمْتُ وَقُوفًا ، فـ"الوقوف" وافق فعله في معناه فقط دون المبني .

وذهب جمهور النحاة إلى أن المعنويَّ منصوبٌ بفعلٍ مُقدَّرٍ من جنس فعله ،

فإذا قلتَ : جَلَسْتُ قُعُودًا ، فتقديرُ الكلامِ : جَلَسْتُ وَقَعَدْتُ قُعُودًا ، وهذا أظهر ، فالنَّاصِبُ فعلٌ مُقدَّرٌ من جنس المفعول المُطلق .

## بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ (فِي) .

نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدُوَّةً، وَبُكْرَةً، وَسَحْرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ (فِي) .

نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَتَلْقَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتَمَّ، وَهَنَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

📌 والثالث والرابع من منصوبات الأسماء هما: "ظَرْفُ الزَّمَانِ وَظَرْفُ الْمَكَانِ"، ويُقال لهما: المفعولُ فيه .

👉 وظَرْفُ الزَّمَانِ يُبَيِّنُ الزَّمَنَ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ الْفِعْلُ، 👈 وظَرْفُ الْمَكَانِ يُبَيِّنُ الْمَكَانَ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ الْفِعْلُ .

◆ وظرف الزمان مبني على أربعة أصول:

1 أنه اسمٌ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً .

2 أنه اسمٌ مُخْتَصٌّ بِالزَّمَانِ؛ وضابطه صِحَّةُ وقوعه جواباً لسؤالٍ أداته "متى"، كأن تقول: متى أتيت؟ فيقول: أتيتُ مساءً .

3 أنه منصوبٌ، فلا يكون مخفوضاً ولا مرفوعاً .

4 أنه منصوبٌ بتقدير "في"؛ أي مُتَضَمِّنٌ معناه، فقولك في المثال السابق: أتيتُ مساءً، تقديره: أتيتُ في المساء .

📌 ثم ذكر اثنا عشر اسماً من أسماءِ الزَّمَانِ وهي (الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدُوَّةً، وَبُكْرَةً، وَسَحْرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

فمتى جاء شيءٌ منها في جُمْلَةٍ ((على تقدير «في»)) أعرب ظرفَ زمانٍ .

✏ مثاله: سرتُ ليلةً، فـ"ليلةٌ" ظرفُ زمانٍ منصوبٌ على الظرفية .

♦ وظرف المكان مبني على أربعة أصول :

1 أنه اسمٌ ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً .

2 أنه اسمٌ مُختصٌّ بالمكان ، وضابطه صِحَّةُ وقوعه جواباً لسؤالٍ أداته أين ، كأن تقول : أينَ محمد؟ فيقولُ المجيب : أمامَ المسجد .

3 أنه منصوبٌ ، فلا يكون مخفوضاً ولا مرفوعاً .

4 أنه منصوبٌ بتقدير "في" ؛ أي مُتضمَّنٌ معناه ،

■ لكنَّه يتعدَّرُ التَّقديرُ بـ "في" في بعضِ مواضعِ ظرفِ المكانِ ، نحو "عند" ، فيتعدَّرُ معها تقديرُ "في" ،

✓ والأولى أن يُقال : إنَّه على معنى "في" ، ذكره الكفراوي في شرح هذه المُقدمة ، فاسمُ المكانِ هو الاسمُ المنصوبُ بتقديرِ معنى "في" .

📌 ثم ذكر المُصنِّف اثنا عشر اسماً من أسماءِ المكانِ هي :

( أَمَامَ ، وَخَلْفَ ، وَقُدَّامَ ، وَوَرَاءَ ، وَفَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَعِنْدَ ، وَمَعَ ، وَإِزَاءَ ، وَتِلْقَاءَ ، وَحِذَاءَ ، وَثَمَّ ، وَهِنَا ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . )

■ فإذا جاءت في جُملةٍ على تقديرِ "في" أو معناها أُعربتْ ظرفُ مكانِ .

📌 مثاله : جلستُ أمامَ المُعلِّمِ ، فد"أمامَ" ظرفُ مكانٍ منصوبٌ على الظرفيةِ .

📌 والجامعُ لتعريفِ المفعولِ فيه أن يُقال : هو اسمُ زمانٍ أو مكانٍ يُقدَّرُ بـ "في" أو معناها .

📌 وحكمُ ظرفِ الزَّمانِ والمكانِ النَّصبُ دائماً على أنه مفعولٌ فيه .

## بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ هُوَ الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ ، الْمَفْسَّرُ لِمَا أَنْبَهُمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ .

نَحْوُ قَوْلِكَ : (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا) ، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا) ، وَ(لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبِهَا إِلَّا مَعْرِفَةً .

خامس منصوبات الأسماء وهو "الحال" ،

وهو مبني على ثلاثة أصول :

1 أنه اسمٌ ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً ، وهذا هو الغالب ، وربما كان جملةً أو شبه جملةً ، ويدخلهما حينئذ الفعل أو الحرف .

2 أنه منصوبٌ ، فلا يكون مرفوعاً ولا مخفوضاً .

3 أنه يُفسر ما انبهم من الهيئات دون الذوات ، فالحال تتعلّق بتفسير الهيئة التي علقت بالفعل .

◆ وقوله : (انبهم) ليس فصيحاً ، والفصيح فيه : "أبهم" ،

✓ فللمناسب للفصاحة أن يُقال في الحال : هو الاسم المنصوب المُفسر لما أبهم من الهيئات .

■ وضابطها صحّة وقوع الحال جواباً لسؤال أداته كيف .

ومثّل المصنّف له بثلاثة أمثلة :

◆ أحدها : جاء زيدٌ راكباً ، ف"راكباً" حالٌ منصوبة وعلامةُ نصبه الفتحة .

◆ وثانيها : ركبتُ الفرسَ مُسْرَجًا ، ف"مُسْرَجًا" حالٌ منصوبة وعلامةُ نصبه الفتحة .

◆ وثالثها : لقيتُ عبدَ الله راكباً ، ف"راكباً" حالٌ منصوبة وعلامةُ نصبها الفتحة .

ثم ذكر المصنّف شروطَ الحال وهي ثلاثة :

1 : أنه لا يكون إلا نكرةً لا معرفة .

2 : أنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام ، فهو فضلةٌ زائدةٌ عن الكلام .

3 : أن صاحبها - أي صاحب الحال - يكون معرفةً ،

■ وما جاء نكرةً فهو يُؤوّل بالمعرفة ، ومعنى "يؤوّل" يردُّ إلى الأصل ،

■ والتأويل عندهم يرجع إلى أصل التقدير ؛ فهو فردٌ من أفراد المقدرات ، فمن المقدرات ما يُقدَّر تأويلاً .

## بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ ، الْمُفْسَّرُ لِمَا أَنْبَهُم مِّنَ الذَّوَاتِ .

نَحْوُ قَوْلِكَ : (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عِرْقًا) ، وَ(تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا) ، وَ(طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا) ، وَ(أَشْتَرَيْتُ عَشْرِينَ غُلَامًا) ، وَ(مَلَكَتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً) ، وَ(زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا) ، وَ(أَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا) .

وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ .

السَّادِسُ مِنْ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَهُوَ "التَّمْيِيزُ" ،

وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى ثَلَاثَةِ أُصُولٍ :

1 أَنَّهُ اسْمٌ ، فَلَا يَكُونُ فِعْلًا وَلَا حَرْفًا .

2 أَنَّهُ مَنْصُوبٌ ، فَلَا يَكُونُ مَرْفُوعًا وَلَا مَخْفُوضًا .

3 أَنَّهُ يُفْسَرُ مَا أَنْبَهُم مِّنَ الذَّوَاتِ دُونَ الْهَيْئَاتِ ، لِأَنَّ مُفْسَّرَ الْهَيْئَاتِ - كَمَا سَبَقَ - يُسَمَّى "حَالًا" . و«الذَّاتُ» : حَقِيقَةُ الشَّيْءِ .

وَتَقَدَّمَ أَنَّ "أَنْبَهُم" لَيْسَتْ فَصِيحَةً ، وَالْفَصِيحُ "أَبُهُم" .

والتَّفْرِيقُ بَيْنَ "الْحَالِ" وَ"التَّمْيِيزِ" هُوَ : أَنَّ الْحَالَ تُفْسَرُ الْهَيْئَاتِ ، وَالتَّمْيِيزُ يُفْسَرُ الذَّوَاتِ إِذَا وَقَعَ الْإِبْهَامُ فِيهِمَا .

وَمَثَلٌ لَهُ بِسَبْعَةِ أَمْثَلَةٍ :

أَحَدُهَا : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عِرْقًا ، فـ"عِرْقًا" تَمْيِيزٌ مَنْصُوبٌ . وَثَانِيهَا : تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا ، فـ"شَحْمًا" تَمْيِيزٌ مَنْصُوبٌ .

وَالثَّلَاثُهَا : طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا ، فـ"نَفْسًا" تَمْيِيزٌ مَنْصُوبٌ . وَرَابِعُهَا : اشْتَرَيْتُ عَشْرِينَ كِتَابًا ، فـ"كِتَابًا" تَمْيِيزٌ مَنْصُوبٌ .

وَخَامِسُهَا : مَلَكَتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً ، فـ"نَعْجَةً" تَمْيِيزٌ مَنْصُوبٌ . وَسَادِسُهَا وَسَابِعُهَا : زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا ، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا .

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ شُرُوطَ التَّمْيِيزِ وَهِيَ اثْنَانِ :

1 أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً لَا مَعْرِفَةَ .

2 وَالْآخَرُ : أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ .

وَهَذَا فِي الْغَالِبِ نَحْوُ : عَشْرِينَ دِرْهَمًا عِنْدِي .

## بَابُ الْأَسْتِثْنَاءِ

وَحُرُوفُ الْأَسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ ؛ وَهِيَ : إِلَّا ، وَغَيْرُ ، وَسَوَى ، وَسَوَى ، وَسَوَاءٌ ، وَخَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا .

فَالْمُسْتَثْنَى بِ(إِلَّا) يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُوجِبًا تَامًا ؛ نَحْوُ : (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) ، وَ(خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا) .

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًا تَامًا جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ ؛ نَحْوُ : (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ) ، وَ( ... إِلَّا زَيْدًا) .

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ ؛ نَحْوُ : (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ) ، وَ(مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا) ، وَ(مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ) .

وَالْمُسْتَثْنَى بِ(غَيْرٍ ، وَسَوَى ، وَسَوَى ، وَسَوَاءٍ) ، مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ .

وَالْمُسْتَثْنَى بِ(خَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا) ، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ ؛ نَحْوُ : (قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا) ، وَ( ... زَيْدٌ) ، وَ( ... عَدَا عَمْرًا) ، وَ( ... عَمْرًا) ، وَ( ... حَاشَا بَكْرًا) ، وَ( ... بَكْرًا) .

السَّابِعُ من منصوبات الأسماء وهو "المستثنى" .

■ وترجم له : "باب الاستثناء" لا المستثنى ؛ لأنه ذكر مسائل عدّة تتعلق بأداة الاستثناء وحكم المستثنى ،

■ وهذه الترجمة لا تدلُّ على المنصوب وإنما تدلُّ على مقتضى نصبه في بعض أحواله ، وهو وقوع الاستثناء فيها .

◆ ويعرف المستثنى بأنه : ما دخلت عليه "إلا" وأخواتها ، فهو اسمٌ واقعٌ بعد إلا وأخواتها .

◆ والاستثناء هو : إخراج شيءٍ من شيءٍ بـ"إلا" أو إحدى أخواتها .

◆ والمستثنى منه هو : المتقدم السابق لـ"إلا" وأخواتها .

وَحُرُوفُ الْأَسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ ؛ وَهِيَ : إِلَّا ، وَغَيْرُ ، وَسَوَى ، وَسَوَى ، وَسَوَاءٌ ، وَخَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا .

◆ والحرف في كلامه محمولٌ على إرادة المعنى اللغوي وهو "الكلمة" ، فالتقدير : وكلمات الاستثناء ثمانية .

👉 والأولى أن يقول : (أدوات الاستثناء) ليعم ما كان منها حرفاً أو اسماً أو فعلاً .

◆ وحصرها في ثمانية متعقب بزيادة "ليس" ولا يكون عند الجمهور .

◆ كما أن "سوى ، وسوى ، وسواء" لغاتٌ في كلمة واحدة ، فهي كلمة واحدة على الحقيقة ، وفيها لغةٌ رابعة وهي : "سواء" .

## ✂️ أحكامُ المُستثنى بـ"إلا" ثلاثة :

1 فالحكم الأول : نصبه على الاستثناء فقط ، إذا كان الكلام تاماً موجباً .

👉 ومعنى كونه "تاماً" أن يذكر فيه المُستثنى منه ؛ وهو السابقُ المُقدّم على أداة الاستثناء .

👉 ومعنى كونه "موجباً" أي مثبتاً لا يسبقه نفي أو شبهه .

📌 ومثل له المُصنّف بمثالين :

1. الأول : قام القومُ إلا زيداً .

2. والثاني : خرجَ الناسُ إلا عمراً .

2 والحكمُ الثاني : نصبه على الاستثناء مع جوازِ إعرابه بدلاً أيضاً ، وذلك إذا كان الكلام تاماً منفيّاً .

👉 ومعنى كونه "منفيّاً" أن يسبقه نفي ، ويلحقُ بالنفي شبهه ؛ وهو النهي والاستفهام ، والأولى أن يُقال : غيرَ موجب ؛ ليعمَّ النفيَ وغيره من شبه النفي ؛ كالنهي ، والاستفهام ، فيحكمُ عليه بهذا الحكم متى كان الكلام تاماً غيرَ موجبٍ .

📌 ومثل له المُصنّف بمثال واحدٍ وهو : ما قامَ القومُ إلا زيداً أو زيدٌ ،

■ فيجوزُ أن يُنصبَ "زيداً" على الاستثناء، ويجوزُ أن يُرفعَ "زيدٌ" بدلاً من القومِ المرفوع .

3 والحكمُ الثالث : إعرابه حسبَ العوامل ، وذلك إذا كان الكلام ناقصاً .

👉 ومعنى كونه "ناقصاً" ألا يُذكر فيه المُستثنى منه ، والمُستثنى منه هو السابقُ المُتقدّم على أداة الاستثناء، فيفتقرُ فيه العاملُ إلى معموله ، ولا يكونُ إلا منفيّاً .

📌 ومثل له المُصنّف بثلاثة أمثلة :

1. الأول : ما قامَ إلا زيدٌ ، فـ"إلا" أداةُ استثناءٍ مُلغاة، و"زيدٌ" فاعلٌ مرفوع .

2. والثاني : ما ضربتُ إلا زيداً ، فـ"إلا" أداةُ استثناءٍ مُلغاة، و"زيداً" مفعولٌ به منصوب .

3. والثالث : ما مررتُ إلا بزيدٍ ، فـ"إلا" أداةُ استثناءٍ مُلغاة، و"زيدٍ" اسمٌ مخفوض .

ثم ذكر المصنف حكم المُستثنى بـ "سوى، وسوى، وسواء، وغير" وأنه مجرور؛ وذلك بالإضافة .

ثم ذكر حكم المُستثنى بـ "خلا، وعدا، وحاشا"

وبين أن له حكمين :

1 الحكم الأول : جواز نصبه على أنها أفعالٌ ماضية فاعلها ضميرٌ مستترٌ وجوباً .

2 والحكم الثاني : جواز جرّه على أنها حروفٌ جرٌّ .

ومثل له المصنف بثلاثة أمثلةٍ نسقاً

فقال : (( قام القومُ خلا زيدا ) و ( ... زيد ) ،

و ( ... عدا عمرا ) و ( ... عمرو ) ،

و ( ... حاشا بكرًا ) و ( ... بكر ) .

## بَابُ لَا

أَعْلَمُ أَنَّ (لَا) تَنْصِبُ النِّكَرَةَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا بَاشَرَتْ النِّكَرَةَ ، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) ؛ نَحْوُ : (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ) .

فَإِنْ لَمْ تَبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَوَجِبَ تَكَرُّرُ (لَا) ؛ نَحْوُ : (لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وَلَا أَمْرًا) .

وَإِنْ تَكَرَّرَتْ (لَا) جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا ؛ فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ ، وَلَا أَمْرًا) ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وَلَا أَمْرًا) .

الثَّامِنُ مِنَ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَهُوَ "اسْمُ لَا النَّافِيَةِ" لِلْجِنْسِ الَّتِي تَنْفِي الْخَبَرَ عَنْ جَمِيعِ أَفْرَادِ جِنْسِهَا ، وَهِيَ تَعْمَلُ عَمَلُ "إِنَّ" وَأَخْوَاتِهَا "الْمُتَقَدِّمِ" ، وَهُوَ نَصْبُ الْمَبْتَدَأِ وَرَفْعُ الْخَبَرِ .

ومجموع ما ذكره المصنّف من أحوالها ثلاثٌ :

1  الحال الأولى : أن اسمها إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمُضَافِ نُصِبَ مُعْرَباً ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا بُنِيَ عَلَى مَا يُنْصَبُ عَلَيْهِ .

و"المُفْرَدُ" هُنَا مَا لَيْسَ جُمْلَةً وَلَا شِبْهَ جُمْلَةٍ .

و"المُضَافُ" هُوَ الْاسْمُ الْمَقِيدُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اسْمٍ آخَرَ ؛ كَقَوْلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ .

و"شِبْهُ الْمُضَافِ" هُوَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِكَ : ذَاكِرًا رَبِّكَ ، فَلَوْ قُلْتَ : "ذَاكِرًا" لَمْ يَتَبَيَّنْ لِلسَّمْعِ الْمُرَادُ كَامِلًا ؛ لِأَنَّ الذِّكْرَ يَكُونُ لِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : "رَبِّكَ" أَتَمَّتِ الْمَعْنَى وَخَصَّصْتَهُ كَمَا يُخَصِّصُ الْمُضَافُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَعَلَامَتُهُ أَنَّهُ يَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهُ .

وَنَصْبُ "لَا" اسْمَهَا يَكُونُ بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ :

1  أَحَدَهَا : أَنْ يَكُونَ اسْمَهَا نَكْرَةً .

2  وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ اسْمَهَا مُتَّصِلًا بِهَا ؛ أَيِ غَيْرِ مَفْصُولٍ عَنْهَا وَلَوْ بِالْخَبَرِ .

3  وَالثَّلَاثُهَا : أَلَّا تُكَرَّرَ "لَا" .

4  وَزَيْدٌ شَرْطٌ رَابِعٌ وَهُوَ : أَلَّا تَكُونَ مُقْتَرَنَةً بِحَرْفٍ جَرٍّ .

وَمِثْلُ لَهُ الْمُنْصَفُ بِمِثَالٍ وَاحِدٍ وَهُوَ : لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ ،

■ فَرَجُلٌ اسْمُ "لَا" مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، لِاجْتِمَاعِ الشُّرُوطِ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا .

2 ♦ والحالُ الثانية : أنَّها لا تُؤثِّرُ عَمَلًا ، وذلك إذا لم تباشر النكرة ؛ ((أي فصل بينها وبين النكرة)) ،

فيجبُ الرِّفْعُ ، ويجبُ تَكَرُّرُ "لا" كما ذكر المصنّفُ ،

والمختارُ عدمُ وجوبِ التَّكَرُّارِ ولكنَّه الأَفْصَحُ .

ومثَّلَ له المصنّفُ بمثالٍ واحدٍ هو : لا في الدَّارِ رجلٌ ولا امرأةٌ ، 

ف"لا" حرفٌ نفيٌّ مُلغى ، و"في الدَّارِ" جارٌّ ومجرورٌ في محلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، و"رجلٌ" مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ،

فتقديرُ الكلامِ : لا رجلٌ في الدَّارِ ؛ لكنَّه لما أُخِرَّ صارَ مرفوعاً لإلغاءِ عملِ "لا" .

و"لا" الثانيةُ "الواو" حرفٌ عطفٌ ؛ و"لا" حرفٌ نفيٌّ مُلغى ، و"امرأةٌ" معطوفٌ على "رجلٌ" المرفوع .

3 ♦ والحالُ الثالثةُ : جوازُ إعمالها وإلغائها ، فيجوزُ أن يبقى عملُها ويجوزُ أن يُلغى ، وذلك إذا باشرت النكرة وتكررت ،

فإن شئتَ قلتَ : لا رجلٌ في الدَّارِ ولا امرأةٌ ،

وإن شئتَ قلتَ : لا رجلٌ في الدَّارِ ولا امرأةٌ ، كما مثَّلَ المصنّفُ ، ف"لا" هنا باشرت النكرة .

## بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَةٌ أَنْوَاعٌ : الْمَفْرَدُ الْعَلْمُ ، وَالنَّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ ، وَالنَّكْرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ ، وَالْمُضَافُ ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ .  
فَأَمَّا الْمَفْرَدُ الْعَلْمُ وَالنَّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ ؛ فَيُبْنَى عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ؛ نَحْوُ : ( يَا زَيْدُ ) ، ( يَا رَجُلُ ) .  
وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ .

التَّاسِعُ مِنْ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَهُوَ "الْمُنَادَى" .

◆ وحده : اسمٌ وقع عليه طلبُ الإقبالِ بـ"يا" أو إحدى أخواتها .

📎 وهو قسمان : معربٌ، ومبنيٌ .

◆ وأخواتُ "يا" : الهمزة، وأي، وآ بالمدِّ ، وأياء، وهيا، وأي بمدِّ بعده ياء .

◆ والأصلُ في النداءِ هي "الياء" ؛ فهي أمُّ البابِ .

◆ وبوبُ المُصنِّفِ "بَابُ الْمُنَادَى" دون تقييدٍ يخصُّ المنصوباتِ ؛ لأنَّ له حالاً يخرج فيه عن النَّصْبِ .

فللمنادى حالان : 

1  الحال الأولى : البناء على الضمّ ، وذلك إذا كان المنادى مفرداً علماً ، أو نكرةً مقصودةً .

 والمراد بـ"المفرد" ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف .

 والمراد بـ"النكرة المقصودة" النكرة التي يُقصد بها معينٌ مما يصحُّ إطلاقُ لفظها عليه ؛

كقولك لأخيك : «يا رجلُ» ؛ وأنت تقصده ، ((فالقصد هنا معناه : النية)).

◆ والبناء على الضمّ يختصُّ بما إذا كان العلمُ أو النكرةُ المقصودةُ مفردين ، أمّا إذا كانا مُثنيين فالبناءُ على الألف ، وإذا كان جمعَ مُذكرٍ سالمٍ فالبناءُ على الواو ، فالجامعُ لهما أن يُقال : المفردُ العلمُ والنكرةُ المقصودةُ يُبنيانِ على ما يُرفعانِ به حالَ النداء .

ومثّل المصنّف لكلِّ بمثالٍ :

 فمثال "المفرد العلم" : يا زيدُ ، فـ"زيدُ" علمٌ مُنادى مبنيٌّ على الضمّ ، لماذا بُني على الضمّ؟ لأنّه مُفردٌ علمٌ ، فلو قلنا : يا زيدان ؛ يكون مبنيّاً على الألف لأنّه مُثنى .

 ومثال "النكرة المقصودة" : يا رجلُ ، فـ"رجلُ" نكرةٌ مقصودةٌ بُنيت على الضمّ .

2  والحال الثانية للمنادى : النصب ، وذلك إذا كان المنادى نكرةً غيرَ مقصودةٍ ، أو مُضافاً ، أو شبيهاً بالمُضاف .

 والمراد بـ"النكرة غير المقصودة" النكرة التي لا يُقصدُ بها واحدٌ معينٌ ؛ كقول الأعمى : يا رجلاً خُذْ بيدي ،

■ فـ"رجلاً" نكرةٌ غيرُ مقصودةٍ ؛ لأنّه أرادَ أيَّ أحدٍ يصحُّ عليه هذا الوصفُ من أبناء هذا الجنس أن يأخذ بيده .

 وقوله في المثال : يا رجلاً ؛ مُنادى منصوبٌ لأنّه نكرةٌ غيرُ مقصودة .

 ومثال المُضاف : يا عبدَ الله اصبر ، فـ"عبدَ" مُنادى منصوبٌ لأنّه مضاف .

 ومثال الشبيه بالمُضاف : يا ذاكرًا ربّك فُزّت ، فـ"ذاكرًا" مُنادى منصوبٌ لأنّه شبيه بالمُضاف .

## بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ .

نَحْوُ قَوْلِكَ : (قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو) ، وَ(قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ) .

العاشر من منصوبات الأسماء وهو "المفعول من أجله" ، ويُقال له : المفعول لأجله ، ويُقال له أيضاً : المفعول له .

وحده بقوله : (الاسم المنصوب الذي يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ) .

وهو مبني على ثلاثة أصول :

1 أحدها : أنه اسم ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً .

2 وثانيها : أنه منصوب ، فلا يكون مرفوعاً ولا مخفوضاً .

3 والثالث : أنه يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ ؛ أي يقع في جواب سؤال تقديره : لما حدث الفعل؟ ، فكأن سائلاً يسأل عن سبب حدوث الفعل فيخبر بذلك ، فيكون جوابه هو المفعول لأجله .

ويُنْتَقَدُ عَلَى هَذَا الْحَدِّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذِكْرِ الْحُكْمِ ، فَإِذَا أُسْقِطَ قِيلَ الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ : هُوَ الْأِسْمُ الَّذِي يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ .

ومثّل له المصنّف بمثالين :

1. الأول : قام زيدٌ إجلالاً لعمرو ، فـ"إجلالاً" مفعولٌ لأجله منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحة .
2. والثاني : قصدتُكَ ابتغاءَ معروفِكَ ، فـ"ابتغاءَ" مفعولٌ لأجله منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحة .

## بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلُ .

نَحْوُ قَوْلِكَ : (جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ) ، وَ(أَسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ) .

والخادي عشر من منصوبات الأسماء هو "المفعول معه" ، وأخره عن بقية المفاعيل ؛ لأنه سماعي لا يُقاس عليه عند جماعة من النحاة ، والجمهور على خلاف هذا .

وهو مبني على ثلاثة أصول :

1 أنه اسمٌ، فلا يكون فعلاً ولا حرفاً .

2 أنه منصوبٌ، فلا يكون مرفوعاً ولا مخفوضاً .

3 أنه يُذَكَّرُ لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلُ ؛ أي من وقع الفعلُ صَحْبَتَهُ ، وإذا أُسْقِطَ الْحُكْمُ الْمُدْخَلُ فِي الْحَدِّ يَكُونُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ : الاسمُ الذي يُذَكَّرُ لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلُ ، وَأَوْضِحْ مِنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ : هُوَ الْأِسْمُ الَّذِي وَقَعَ الْفِعْلُ بِمُصَاحَبَتِهِ .

ومثّل له المصنّف بمثالين :

1 (جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ) ، ف"الجيش" مفعولٌ معه منصوبٌ ، والمعنى : جاءَ الجيشُ معَ الأميرِ .

2 (أَسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ) ، ف"الخشبَةَ" مفعولٌ معه منصوبٌ ، والمعنى : استوت الخشبَةُ معَ الماءِ .

والمثالان يُفَصِّحَانِ عَنْ تَقْسِيمِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ إِلَى قَسْمَيْنِ :

1 قَسْمٌ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا ، وَيُعْرَضُ عَنْ مَعْنَى الْعَطْفِ وَتُقْصَدُ الْمَعْيَةُ ، فَيُنْصَبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ،

كالمثال الأول : جاءَ الأميرُ والجيشَ ، نُصِبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ أَرَادَ الْمَعْيَةَ ، مَعَ إِمْكَانِ الْعَطْفِ .

2 قَسْمٌ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا ، فَالمثالُ الثَّانِي : اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ ، نَصَبَتْ فِيهِ الْخَشْبَةَ مَفْعُولًا مَعَهُ ،

وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً ؛ لِأَنَّ الْخَشْبَةَ لَا تَسْتَوِي مَعَ الْمَاءِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَوِي الْمَاءُ مَعَهَا .

والمُرَادُ بِالْخَشْبَةِ فِي هَذَا المِثَالِ ؛ مَا يُغْرَزُ فِي نَهْرٍ وَنَحْوِهِ لِمَعْرِفَةِ نِسْبَةِ مُسْتَوَى ارْتِفَاعِ الْمَاءِ .

وَأَمَّا خَبْرُ (كَانَ) وَأَخْوَاتِهَا وَأَسْمُ (إِنَّ) وَأَخْوَاتِهَا ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ .

📌 وأشار المصنف بعد ما سبق إلى الثاني عشر والثالث عشر من منصوبات الأسماء وهما : "خبر كان وأخواتها, واسم إن أخواتها" ، وقد تقدم ذكرهما فيما سلف من مرفوعات الأسماء ، فلم يعدّهما اختصاراً .

📌 وأشار أيضاً إلى الرابع عشر من منصوبات الأسماء ، وهو التَّوَابِعُ ويُفسَّرُها قوله في عَدِّ ((مرفوعات)) الأسماء : (والتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : النَّعْتُ ، وَالْعَطْفُ ، وَالتَّوَكِيدُ ، وَالْبَدَلُ) وقد تقدّمت في المرفوعات ، والقول فيها منصوبة كالقول فيها مرفوعةً .

📌 وبقي الخامس عشر من منصوبات الأسماء الذي لم يذكره المصنف وهو مفعولا "ظننت وأخواتها" كما تقدّم ، وبهذا تكون المنصوبات تمّ عدّها خمسة عشر ،

■ وكذلك تمّ عدُّ المفعولات خمسةً :

- 1 المفعولُ به .
- 2 المفعولُ المطلق .
- 3 المفعولُ فيه .
- 4 المفعولُ له ؛ المُسمَّى لأجله .
- 5 المفعولُ معه .

## بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

المخفوضات ثلاثة أنواع: مخفوض بالحرف، ومخفوض بالإضافة، وتابع للمخفوض.

فأما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض بمن، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورب، والباء، والكاف، واللام، وحروف القسم؛ وهي: الواو، والباء، والتاء، وبواو رب، وبمد، ومنذ.

وأما ما يخفض بالإضافة؛ فنحو قولك: (غلام زيد).

وهو على قسمين: ما يقدر باللام، وما يقدر بمن.

فالذي يقدر باللام؛ نحو: (غلام زيد).

والذي يقدر بمن؛ نحو: (ثوب خز)، و(باب ساج)، و(خاتم حديد).

والحكم الثالث من أحكام الاسم بعد الرفع والنصب هو "الخفض"،

فقد عقد المصنف باباً للمخفوضات الأسماء، ذكر فيه أن المخفوضات ثلاثة أنواع:

- 1 المخفوض بالحرف
- 2 المخفوض بالإضافة
- 3 المخفوض بالتبعية لمخفوض.

المخفوض بالحرف

وهو الاسم الذي دخل عليه حرف من حروف الخفض، وهي التي ذكرت في أول الكتاب، وأعيد ذكرها ههنا بزيادة ثلاثة أحرف:

1 "واو رب"؛ أي الواو التي بمعنى "رب". 2 و 3: "مذ ومنذ"، ولا يخفض بهما من الاسم الظاهر إلا الزمن المعين،

نحو: ما رأيته مذ يوم السبت، وما رأيته منذ يوم السبت.

ونحو: ما رأيته مذ يومنا، ومنذ يومنا. فالأول بمعنى "من"، والثاني بمعنى "في".

ويجوز رفع ما بعدها على أنه خبر، فتقول: ما رأيته مذ يوم، ومنذ يوم،

فترفع ما بعدها على أنه خبر ويكونان هما مرفوعان على الابتداء.

## المخفوض بالإضافة

والإضافة كما سلف هي نسبة تقييده بين اسمين ، ومثّل له بقوله : غلامٌ زيدٍ ، فـ"زيدٍ" مخفوضٌ بالإضافة

وجعل المصنّف معنى الإضافة على قسمين :

- 1 ما يُقدَّر بـ"اللام" ، وضابطه أن يكون المضاف ملكاً للمُضاف إليه ، أو مُستحقّاً له ، ومثّل له بقوله : غلامٌ زيدٍ ، أي غلامٌ لزيدٍ .
  - 2 ما يُقدَّر بـ"من" ، وضابطه أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، ومثّل له المصنّف بقوله : ثوبٌ خزٌّ وبابٌ ساجٍ ، وخاتمٌ حديدٍ ، فالإضافة على تقدير "من" ، أي ثوبٌ من خزٍّ ، وبابٌ من ساجٍ ؛ والسَّاج نوعٌ من الخشب ، وخاتمٌ من حديدٍ .
- ذكر جماعة من النحاة نوعاً ثالثاً من الإضافة ؛ وهو أن تكون بمعنى "في" ، ومنه قوله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ ، أي مكرٌ في الليل والنهار .
- ومتى تعدّر التقدير بـ"من" و"في" ، فالأصل فيه أن يُقدَّر بـ"اللام" ، لأن أصل الإضافة كونها نسبةً بين اسمين ؛ وهذه النسبة اتصالها بإثبات الملكية أو الاستحقاق .

## المخفوض بالتبعية لمخفوض

والتّوابع أربعة : النّعتُ ، والعطفُ ، والتّوكيدُ ، والبدلُ ، وقد تقدّمت في المرفوعات ، والقول فيها مخفوضةٌ كالقول فيها مرفوعةٌ ،

ويُعلم بهذا أن المخفوضات نوعان :

- 1 مخفوضٌ أصليٌّ ، وهو المُستقلُّ ، وهو اثنان : **المخفوضُ بالحرفِ** **والمخفوضُ بالإضافة** .
- 2 مخفوضٌ تابعٌ ، وهو ما لا يَستقلُّ ، وهو أربعةٌ : **النّعتُ** **والمخفوضُ بالعطفِ** **والمخفوضُ بالتوكيدِ** **والمخفوضُ بالبدلِ** .

تمت بحمد الله

\*\*\*